جامعة المنصورة
كليـة الآداب

التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط "صناعة الأثاث نموذجاً"

إعـــداد

أ.م. د/ عبير محمد عباس محمد رفاعي

أستاذ علم الاجتماع المساعد – قسم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة دمياط

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد السبعون – يناير ٢٠٢٢

التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط "صناعة الأثاث نموذجًا"

أ.م. د/ عبير محمد عباس محمد رفاعي

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب– جامعة دمياط

ملخص البحث

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط "صناعة الأثاث نموذجًا"، وتوصلت الدراسة إلى: وجود تأثير واضح لجائحة كورونا على صناعة الأثاث بدمياط خلال عام ٢٠٢٠ ونتج عنه ضعف الطلب على المنتجات الحرفية، كذلك ظهرت تداعيات اقتصادية سلبية ناجمة عن مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا خلال عام ٢٠٢١ على كل من: قوة العمل بصناعة الأثاث، وكذلك على العمليات الإنتاجية، وعلى التمويل وتوفير السيولة، وأخيرًا حركة المبيعات. وفيما يخص آليات بناء القدرة على الصمود للعاملين بصناعة الأثاث أثناء الجائحة جاء أهمها الالتزام بالإجراءات الاحترازية للحفاظ على استمرار العمل. أما عن النتائج المرتبطة بقدرة صناعة الأثاث على مواجهة أزمة كورونا ظهر عدم قدرتها على الاستمرار. وأخيرا ما يتعلق بآليات تفعيل صناعة الأثاث خلال الأزمة بما يضمن استدامتها فتمثلت في أهمية المسئولية الاجتماعية للدولة، ودور المنتجين نحو صناعة الأثاث.

الكلمات المفتاحية: *جائحة كورونا، الصناعات الحرفية، صناعة الأثاث، مجتمع المخاطر*

Abctract :

The current research aims to identify the economic repercussions of Corona pandemic on handicraft industries in Damietta Governorate, and it takes the furniture industry as a model. The study has found that there is a clear effect of Corona Pandemic on the furniture industry in Damietta during 2020, as it caused a decrease in the purchase orders of handicraft products. In addition, the research deals with some negative economic repercussions that resulted from the risks of the second wave of Corona pandemic during 2021 on the workforce in the furniture industry; the production processes; financing; liquidity provision; and, finally, on selling. The most important mechanisms of maintaining resilience for workers in the furniture industry during the pandemic came to be the adherence to precautionary measures to maintain the continuity of work. As for the results related to the ability of the furniture industry to confront the Corona crisis, it appeared that it was unable to continue. Finally, the mechanisms of activating the furniture industry during the crisis to ensure its sustainability was represented in the importance of the social responsibility of the State, and the role of the producers towards the furniture industry.

Key Words: Corona pandemic, craft industries, furniture industry, risk society.

المقدمــة:

تعد الصناعات الحرفية أحد الصناعات الحرفية التي تعبر عن جانب من تفاعلات المواطنين مع بيئتهم المحلية، كما تشكل أحد القواعد الأساسية للنسيج الاقتصادي والتي تعبر عن الميراث الثقافي المحلي لأي دولة، ومن جانب آخر تشكل أحد أدوات توفير فرص العمل، وتحسين الدخل، ورفع مستويات المعيشة، وتقليل حدة الفقر وتحقيق التنمية المحلية.

وتلعب الصناعات الحرفية دورًا مهمًا في الاقتصاد القومي لكثير من الدول المتقدمة والنامية، وتوضح التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب العالمية في نهاية القرن العشرين إلى أن معظم الاقتصادات التي اعتمدت على الصناعات الحرفية كركيزة لها حققت إنجازات هائلة، وتحولت من قوي استهلاكية كبيرة إلى قوى إنتاجية خلاقة بالاعتماد على الصناعات الحرفية التي تتلاءم مع الزيادة السكانية، بالإضافة لعدم احتياجها لاستثمارات كبيرة، واستغلالها الخامات المتاحة، وابتكار أساليب تكنولوجية جديدة تتناسب مع وفرة الأيدي العاملة، لإنتاج سلع ومنتجات ترتبط بالحياة اليومية للمواطنين كالمنتجات الخشبية

وغيرها والتي تلبي متطلبات الأسواق المحلية والتصدير (الهادي، ٢٠٠٦، ص ٩٤).

ومع ظهور جائحة كورونا، اشترك العالم أجمع في الخطوط الأساسية للتداعيات الاقتصادية لهذه الجائحة غير المسبوقة في التاريخ الحديث، لكن تبقي خصوصية تأثر كل دولة نتيجة لطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدي قدرتها على تحمل هذه التداعيات وقدرتها على سرعة التعافي منها.

وعلى المستوى العالمي، أثرت جائحة كورونا بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية بمختلف دول العالم، فأصيبت حركة التجارة الدولية في السلع والخدمات، ووفقًا لتقديرات خبراء منظمة التجارة العالمية تباطأت حركة التجارة السلعية والخدمية حول العالم في الأجل القصير نتيجة للاضطرابات الناتجة عن الجائحة وظروف عدم اليقين واغلاق الحدود بين الدول، انعكست تداعيات الجائحة على سوق العمل، حيث أدت إلى تسريح العمالة المؤقتة وغير المنتظمة، وتخفيض ساعات العمل، وأدى ذلك إلى انخفاض مستويات الدخول الفردية لتلك الفئات، وتوقع خبراء البنك الدولي وجود آثار خطيرة لهذه الأزمة على معدلات الفقر (أحمد، أبريل ٢٠٢٠، ص ١٠-١٢).

وعلى مستوى الدولة المصرية، وفي ضوء هذه الخصوصية في التأثر ينبغي دراسته قطاعيًا لمواجهته بشكل صحيح، وتتطلب هذه المرحلة تحليل تداعيات الأزمة في مصر بالنسبة لعدد من القطاعات الإنتاجية الحيوية للتعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية، وترجع أهمية ذلك من منطلق أن هذه المرحلة الحرجة والتي تتواكب مع الدخول للمرحلة الثانية لجائحة كورونا مع بداية عام ٢٠٢١ والتي تتطلب توجيه جهود الدولة لتحقيق هدفين رئيسيين وهما: توفير حياة كريمة للمواطن المصري خلال الأزمة وفي مرحلة التعافي، بالإضافة للحفاظ على الاستثمارات القائمة بالفعل خاصة المحلية ومساعدتها في تجاوز الأزمة والاستعداد للانطلاق السريع مع التراجع التدريجي لحدة الأزمة.

وتوفر الصناعات الحرفية -بوصفها أحد نماذج الصناعات الصغيرة والمتناهية في الصغر- بشكل فعال الوظائف في الاقتصاد القومي، وتشارك في الأنشطة الصناعية، ويرتبط عدد كبير منها بشكل مباشر في سلاسل القيمة المحلية والإقليمية، وتتأثر هذه الصناعات في هذه الأزمة من جانبي العرض والطلب، كما تتعطل الأنشطة الاقتصادية، ويعد تعافيها أمرًا أساسيًا للمساعدة في التغلب على الأزمة ودعم الحفاظ على سبل العيش، ومع استمرار الوباء وعدم احتواءه بشكل كاف، ينبغي العمل على استمرارية هذه الصناعات لأنها مفتاح الحفاظ على الأنشطة الاقتصادية، ويعد التعافي واستمرارية الأعمال عنصرين مهمين لضمان تقليل تأثير الأزمة إلى الحد الأدنى وتعزيز مرونتها (تقرير تعافي الأعمال واستمراريتها أثناء جائحة كورونا COVID-19، يونيو ٢٠٢٠، ص ٧).

ويشير واقع التراث البحثي للدور المهم والحيوي للصناعات الحرفية في تنشيط معدلات التنمية المحلية، حيث تناولها الباحثين بالدراسة والتحليل للتعرف على دورها الرئيسي في عملية التنمية وتأثرها بالأزمات الصحية العالمية، **فعلي مستوي الدراسات العالمية،** تناول (Senz, 13 Apr 2020) بالدراسة أوضاع أصحاب الأعمال الصغيرة من خلال استطلاع رأي ٦٠٠٠ من أصحاب الأعمال الصغيرة عبر الانترنت للتعرف على أثار COVID-19، واظهرت النتائج صورة قاتمة للنظام البيئي للأعمال الصغيرة في أمريكا، حيث أن ٤٣% من الشركات مغلقة، و ٤٠% من القوة العاملة في المتوسط قد تم تسريحها منذ أواخر يناير ٢٠٢٠.بالإضافة إلى أن نقص السيولة لدي المشاركين، والتشكيك في البرامج الحكومية يضاعفان جهود التعافي من أزمة فيروس كورونا، وحاجتهم لخفض النفقات حتي الخروج من الأزمة.

كما أجري (W. Bartik ,et.al, April 2020) استطلاع عن كيفية تكيف الشركات الصغيرة مع COVID-19 والذي أجري على أكثر من ٥٨٠٠ شركة صغيرة، وأظهرت نتائج الاستطلاع: حدوث عمليات تسريح جماعي للعمال، وتم اغلاق ٤٣% من الشركات مؤقتًا، وخفضت الشركات –في المتوسط– عدد موظفيها بنسبة ٤٠% مقارنة بشهر يناير ٢٠٢٠، بالإضافة إلى ظهور العديد من الشركات الهشة من الناحية المالية، كما أن الشركات لديها معتقدات متباينة على نطاق واسع حول المدة المحتملة للاستمرار بالأزمة، وأخيرًا خططت غالبية الشركات للحصول على تمويل إلا أنها واجهت صعوبات في الحصول على التمويل مثل البيروقراطية وصعوبات تحديد الأهلية.

ومن جانب أخر، تناولت دراسة (Shaf, et.al, December 2020) تقييم تأثير COVID-19 على الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، واعتمدت الدراسة على منهجية استكشافية مع مراجعة شاملة للأدبيات المتاحة بما في ذلك وثائق السياسة، والأوراق البحثية، والتقارير في المجال ذي الصلة، وتكونت العينة من بيانات ١٨٤ شركة باكستانية صغيرة ومتناهية الصغر من خلال استخدام استبيان عبر الانترنت، وتم تحليل البيانات من خلال الإحصاء الوصفي، وتوصلت النتائج إلى أن معظم الشركات المشاركة قد تأثرت بشدة وتواجه العديد من المشكلات مثل المالية، وتعطل سلاسل التوريد، وانخفاض الطلب، وانخفاض المبيعات والأرباح، إلى جانب أن أكثر من ٨٣% من الشركات لم تكن مستعدة ولا لديها أي خطة للتعامل مع مثل هذا الموقف، علاوة على ذلك، أفاد اكثر من ثلثي الشركات المشاركة أنها لا تستطيع البقاء إذا استمر الاغلاق لأكثر من شهرين. وتم اقتراح توصيات بسياسات مختلفة لتخفيف العبء على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشمل حماية الموظفين ودقة المعلومات، وتعزيز

الاقتصاد، ودعم الدخل والعمالة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتخطيط وبناء القدرة على الصمود، والعلاقات الاجتماعية الإيجابية.

وعلى مستوي الدراسات العربية، تناولت دراسة (طلحة، ٢٠٢٠، ص ١٤) التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على سوق العمل بالدول العربية، وأظهرت نتائج الدراسة انعكاس تداعيات فيروس كورونا على سوق العمل مما نتج عنها تسريح العمالة المؤقتة التي تتقاضي أجورًا ضئيلة، بالإضافة لتخفيض ساعات العمل مما أثر على انخفاض دخل الأفراد من العمالة المؤقتة.

أمـــا علـــى مســـتوي الدراســـات المصرية، توصلت دراسة (عوض، ٢٠١٥) إلى أن صناعة الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط "صناعة الأثاث نموذجًا" تواجه خطر الانهيار حيث أثر الركود الاقتصادي بالسلب على نمو صناعة الأثاث بدمياط، مما أدي ذلك إلى الانخفاض الشديد في معدل إنتاجية ورش صناعة الأثاث، وأدي ذلك للجوء أصحاب الورش إلى تخفيض أعداد العمالة بالإضافة إلى استبدال مواد التصنيع الأصلية بمواد رديئة لتخفيض تكلفة الإنتاج، وأخيرًا تبين عدم توفر السياق الاقتصادي والسياسي الداعم لهذه الصناعة.

كما أظهرت أيضًا نتائج دراسة (رفاعي، ٢٠٢٠) تدهور صناعة الأثاث بدمياط ووجود معوقات تواجه صناعة الأثاث (إنتاجية، ومالية، وتسويقية، وبيئية وقانونية، ومعوقات تتعلق بالتصدير، ومعوقات تتعلق بتأثير العولمة

وفي سياق آخر، تناولت دراسة (عبود؛ مليجي، مايو ٢٠٢٠) التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي المصري، حيث فرضت أزمة كورونا على الاقتصاد المصري تحديًا إضافيًا للتحديات القائمة، وزاد من صعوبة الموقف توقيت الأزمة خاصة أنها جاءت أعقاب سنوات صعبة بذلت فيها مصر جهودًا كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، خاصة بعد تراجع النمو الاقتصادي الذي يعد من أكثر المتغيرات الكلية تأثرًا بالأزمات الخارجية والداخلية، والذي تراجع بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ليبلغ ٤.٧% مقابل ٧% أي بنسبة تراجع ٣٥%، ثم حدث التراجع الأكبر أثر تداعيات ثورة يناير ليصل إلى ١.٨% لعام ٢٠١٠/ ٢٠١١ مقابل ٥.١% لعام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ أي بنسبة تراجع تقدر بـ ٦٥%، وتوصلت الدراسة أن تأثير أزمة كورونا أكبر بكثير من الأزمتين السابقتين، وبصفة خاصة فيما يخص توقع التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو كما يلي: تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر نتيجة لآثار الأزمة على مصادر النمو والقطاعات المحركة، بينما توقع صندوق النقد الدولي أن النمو لن يتجاوز ٢% خلال عام ٢٠٢٠، ثم يتعافى ليصل إلى ٢.٨% عام ٢٠٢١.

وعلى جانب آخر، يعد (مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر،

أغسطس ٢٠٢٠) من التقارير المهمة التي تناولت تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي، حيث تم تطوير مؤشر لقياس تأثير الجائحة على القطاع الصناعي، وقد تم القياس من خلال تطبيق استقصاء على ١٣٠٠ منشأة صناعية (كبيرة ومتوسطة) حول تأثير فيروس كورونا على أدائها لتكون ممثلة للقطاع الصناعي ككل، وتوصلت الدراسة إلى التأثير السلبي للأزمة على القطاع الصناعي ككل بقيمة (٠.٤١٣) والمحور الأكثر تضررًا هو محور المبيعات المحلية بقيمة (٠.٢٦٩) وهو ما أدي إلى انخفاض السيولة النقدية للشركات العاملة في القطاع الصناعي مما دفع الشركات لتخفيض قوة العمل وتحجيم العمليات الإنتاجية. كما أثرت الجائحة بشكل سلبي على كافة القطاعات الصناعية وأتي في مقدمتها صناعة الأثاث (-٢٨.٠%)، ويليها الصناعات الجلدية (-٢٧.٢%)، وأخيرًا الصناعات النسيجية (-٢٦.١%). كما انخفض مؤشر العمليات الإنتاجية عند قيمة (٠.٣٢) نتيجة الزيادة الكبيرة في معدلات التوقفات التي شهدها الاقتصاد خلال المراحل الأولي من تطبيق سياسات السلامة وإجراءات حظر التجوال، مما ترتب عليه ارتفاع أسعار الخامات المحلية والمستوردة، وانعكس أثره على الزيادة الكبيرة في تكلفة الإنتاج، وأدي ذلك إلى انخفاض كبير في كميات الإنتاج والبيع.

وبهذا يتضح من العرض السابق الدراسات السابقة ندرة الدراسات التي تناولت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورنا على الصناعات الحرفية بمدينة دمياط وبصفة خاصة صناعة الأثاث، نظرًا لأنه من موضوعات الساعة الآنية التي بدأت تظهر آثارها مع الجائحة غير المسبوقة في التاريخ الحديث، كما ظهرت آثارها الشديدة مع ركود صناعة الأثاث بمحافظة دمياط والتي تعد نموذج رائد للصناعات الحرفية بجمهورية مصر العربية.

أولًا: مشكلة البحث

يسعى الهدف التاسع من خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ إلى "انشاء بنية تحتية مرنة ومستدامة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام ودعم الابتكار" ويرتبط هذا الهدف بشكل مباشر وغير مباشر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وهنا أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الصناعات الحرفية وبين التنمية المحلية، وفيما يخص قطاع صناعة الأثاث فيعد هذا القطاع من أهم قطاعات الاقتصاد المصري، نظرًا للدور الحيوي الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ومساهمته في الناتج المحلي واجمالي الصادرات المصرية.

وأظهر تقرير (المخاطر العالمية، ٢٠٢١) احتلال الأمراض المعدية والأوبئة المرتبة الأولي للمخاطر الأكثر تأثيرًا في السنوات العشر القادمة. كما أوضح التقرير أن أهم المخاطر والتهديدات الوشيكة -والتي يحتمل حدوثها خلال العامين القادمين- تشمل الأزمات المرتبطة بالبطالة، وندرة سبل العيش.

وبهذا شكلت جائحة كورونا ضغطًا هائلًا على مجتمعات واقتصاديات الدول، ويتوقع خبراء الاقتصاد في ظل ما يشهده العالم في الوقت الحالي من انتشار جائحة كورونا أن يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة ركود تفوق ما شهده منذ سنوات "الكساد الكبير" ومن المتوقع انكماش في النمو العالمي بشكل كبير، كما سيظل مستوى الناتج المحلي الإجمالي أدنى من الاتجاه العام في فترة ما قبل الجائحة إذا استمرت الجائحة وإجراءات الاحتواء لفترة أطول، ويكون أثرها أكثر حدة على الاقتصادات النامية. وانعكست آثار الأزمة الصحية بشكل حاد على النشاط الاقتصادي، مع اللجوء إلى اعتماد الإجراءات الاحترازية من عمليات العزل والحظر والاغلاق واسع النطاق للسيطرة على انتشار الفيروس، وتوقع الخبراء أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشًا حادًا بواقع ٣% لعام ٢٠٢٠، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨– ٢٠٠٩(تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٢٠، ص ٥).

ويعود ذلك لعدة أسباب من أبرزها ارتباط الأزمة بعدم اليقين حول خصائص الفيروس وتوقيت احتوائه والسيطرة عليه، كما أنها أثرت على جانبي العرض والطلب بشكل مباشر، بالإضافة لاتساع النطاق الجغرافي لها وتأثيرها على كافة القطاعات في آن واحد فقد بدأت تداعيات الأزمة على الصين ثم العالم ثم مصر، وأخيرًا فإن سبب الأزمة غير اقتصادي له آثار اقتصادية واجتماعية بعكس الأزمات السابقة والتي بدأت اقتصادية أو مالية. ومن المتوقع أن تظهر آثار الأزمة اعتبارًا من الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٩–٢٠٢٠، وتستمر للربع الأخير في أفضل الأحوال، وقد تمتد إلى أكثر من ذلك وفقًا لإمكانية السيطرة على الفيروس عالميًا ومحليًا (عبود، مليجي، مايو ٢٠٢٠، ص ٦، ٧).

وعن أوضاع صناعة الأثاث خلال السنوات الأخيرة، أكدت (استراتيجية تنمية قطاع الأثاث المصري، يناير ٢٠١١، ص ١٢) أن الصناعة مفككة بشكل كبير، وتم تصنيف حوالي ٩٠% من منشآته كورش عمل صغيرة، ووجود قطاع كبير من الورش والمنشآت الصغيرة تعمل بشكل غير رسمي بوسائل وأدوات صغيرة داخل المناطق السكنية وتعتمد على الوصول السهل للأيدي العاملة بشكل غير رسمي في المجتمع لتجنب دفع الضرائب.

أشار (عوض، ٢٠١٥، ١١٦) إلى أن الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" غير مدمجة في الاقتصاد الوطني، وتعامل على أنها ظواهر مستقلة تتضمن بداخلها مشكلات اقتصادية واجتماعية تتطلب رعاية خاصة، كما أنها قطاع يتسم بمزيد من العرضية وفقدان الأمن الوظيفي، لأنها ترتبط بمواسم معينة تشهد فيها رواجًا ثم تتعرض للركود في مواسم أخري، وفي هذا السياق تشير الإحصائيات إلى انخفاض حجم تشغيل العمالة الحرفية بمحافظة دمياط، حيث بلغت عام ١٩٩٦ (٤٥٣٠٦)، ثم انخفضت في عام ٢٠١٤ إلى (٣٠٧٣٥).

كما أظهرت أيضًا نتائج دراسة (رفاعي، ٢٠٢٠) تدهور صناعة الأثاث بدمياط ووجود معوقات تواجه صناعة الأثاث (إنتاجية، ومالية، وتسويقية، وبيئية وقانونية، ومعوقات تتعلق بالتصدير، ومعوقات تتعلق بتأثير العولمة).

ويوضح ما سبق ما تعرضت له صناعة الأثاث في السنوات السابقة على جائحة كورونا من ركود ومعوقات أثرت على الصناعة بشكل عام على عمليات الانتاج والتسويق.

وعلى الجانب الآخر أظهر (مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر، أغسطس ٢٠٢٠) أن الجائحة أثرت بشكل سلبي على كافة القطاعات الصناعية وأتي في مقدمتها صناعة الأثاث (-٢٨.٠%)، وبالإضافة لما سبق اتضح من الدراسة الاستطلاعية التي أجرتها الباحثة مع بعض الحرفيين بصناعة الأثاث بمحافظة دمياط أن مع بداية عام ٢٠٢١ والدخول للمرحلة الثانية لجائحة كورونا تعرض قطاع صناعة الأثاث بدمياط للهشاشة من خلال جملة من المظاهر أهمها: التدهور السريع لصناعة الأثاث والذي ظهر كأحد تداعيات المرحلة الأولي لجائحة كورونا، وظهرت مؤشراته في انخفاض حجم المبيعات، وترتب عليه تخفيض كمية الإنتاج لتجنب الخسائر الكبيرة الناتجة عن عدم تسويق المنتجات، بالإضافة لتخفيض حجم العمالة، وتقسيمها على ورديات، مما أثر بشكل مباشر على مستوى دخل العاملين بصناعة الأثاث.

وبناء على ما سبق، يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث بمحافظة دمياط نموذجًا"؟

ثانيًا: أهداف البحث وتساؤلاته

يهدف البحث الحالي لتحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: الكشف عن آثار التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الموجة الأولي لجائحة كورنا على الصناعات الحرفية" صناعة الأثاث" خلال عام ٢٠٢٠.

الهدف الثاني: التعرف على التداعيات الاقتصادية الناجمة عن مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا خلال عام ٢٠٢١ على الصناعات الحرفية" صناعة الأثاث"

ولتحقيق هذا الهدف تحاول الباحثة الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما تأثير جائحة كورونا على قوة العمل بصناعة الأثاث؟
٢. ما تأثير جائحة كورونا على العمليات الانتاجية بصناعة الأثاث؟
٣. ما تأثير جائحة كورونا على التمويل وتوفير السيولة بصناعة الأثاث؟
٤. ما تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بصناعة الأثاث؟

الهدف الثالث: الوقوف على آليات بناء القدرة على الصمود للعاملين بالصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" أمام مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا

ولتحقيق هذا الهدف تحاول الباحثة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. هل تم التأكيد على الإجراءات الاحترازية أثناء العمل؟
٢. هل تم توفير القروض لأصحاب الورش لمساعدتهم أثناء الجائحة؟
٣. هل تم تخفيض الضرائب وأسعار الكهرباء المفروضة على الورش أثناء الجائحة؟
٤. ما الآليات التي تم اتخاذها مع العاملين بصناعة الأثاث لمواجهة آثار الموجة الثانية من جائحة كورونا؟

المحور الرابع: التعرف على قدرة الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث نموذجًا" على مواجهة أزمة جائحة كورونا، ومدي مرونتها في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا

ولتحقيق هذا الهدف تحاول الباحثة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما مدي قدرة الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" على الاستمرار خلال الأزمة؟
٢. ما مدي قدرة المنتجين بصناعة الأثاث على مواجهة آثار الموجة الثانية لجائحة كورونا؟
٣. ما مدي قدرة العمالة الحرفية بقطاع الأثاث على مواجهة الأزمة؟ وما آليات تكيفها؟

الهدف الخامس: اقتراح آليات لتفعيل صناعة الأثاث يمكن من خلالها تحقيق استدامة الصناعة في ظل الأزمات الطارئة.

ولتحقيق هذا الهدف تحاول الباحثة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما المسئولية الاجتماعية للدولة تجاه صغار المصنعين بصناعة الأثاث؟
٢. ما دور المنتجين في تفعيل صناعة الأثاث خلال أزمة جائحة كورونا؟

ثالثًا: فروض البحث

للتأكد من عمومية وشمولية تأثير جائحة كورونا على صناعة الأثاث بمحافظة دمياط تم صياغة الفرضيات التالية:

١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول تأثير كورونا على قوة العمل بصناعة الأثاث بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.
٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير جائحة كورونا على العمليات الانتاجية بصناعة الأثاث بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول تأثير جائحة كورونا على والتمويل وتوفير السيولة بصناعة الأثاث بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بصناعة الأثاث بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول الاجراءات التي تم اتخاذها لإدارة أزمة كورونا بصناعة الأثاث بدمياط بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

رابعًا: أهمية البحث

تتحدد أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية على النحو الآتي:

- الأهمية النظرية

يمثل هذا البحث إضافة في علم اجتماع التنمية وعلم الاقتصاد، حيث يسلط الضوء على التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث بمحافظة دمياط نموذجًا"، ويسهم هذا البحث في الكشف عن أثار التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الموجة الأولي ٢٠٢٠ لجائحة كورونا على صناعة الأثاث، بالإضافة للتعرف على التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الموجة الثانية لجائحة كورونا مع بداية ٢٠٢١ على الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث نموذجًا"، كذلك الوقوف على آليات بناء قدرة على الصمود للعاملين بصناعة الأثاث والتي يتم اتخاذها لمواجهة مخاطر جائحة كورونا، أيضًا التعرف على قدرة صناعة الأثاث على مواجهة أزمة جائحة كورونا ومدي مرونتها في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا. وذلك في ضوء نظرية مجتمع المخاطر.

- الأهمية التطبيقية

يسعي هذا البحث للتعرف على التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على صناعة الأثاث بدمياط، ويمكن أن تسهم النتائج النهائية للبحث فيما يلي:

بالنسبة للمنتجين: مساعدة العاملين بقطاع الأثاث (أصحاب الورش والعاملين) في التخطيط لمواجهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا بما يسهم في صمود صناعة الأثاث أمام أي أزمة مستقبلية.

بالنسبة للمسئولين عن الإدارة المحلية: تزويد القائمين على صناعة الأثاث والغرفة التجارية بمحافظة دمياط بقاعدة بيانات عن الوضع الحالي للصناعة والمعوقات والمخاطر التي

تواجهها في ظل جائحة كورونا، وآليات التكيف والصمود للعاملين بالصناعة.

بالنسبة لدور الدولة: يعتبر البحث إضافة متواضعة لتحديد التداعيات الاقتصادية التي تواجهها صناعة الأثاث بدمياط في ظل جائحة كورونا، وتسهم هذه الإضافة البحثية في تقديم التوصيات للمشرع وصانع القرار بما يسهم في الحد من الأثار الاقتصادية الناتجة عن هذه الجائحة.

خامسًا: مفاهيم البحث

١- جائحة كورونا Corona pandemic

قبل البدء بتعريف جائحة كورنا لابد أولًا بالتعرف على بعض المصطلحات ذات الصلة:

- **مصطلح الفاشية (Outbreak):** ويعني زيادة أعداد المصابين بمرض معين في منطقة جغرافية محددة أو مجتمع معين عن العدد المتوقع، وقد تصنف حالة مرضية واحدة فقط أو عدد قليل من الحالات "فاشية" إذا حدثت في مجتمع متوقع غياب المرض نهائيًا فيه، أو في مجتمع لم يحدث فيه المرض لمدة طويلة، وقد تظهر الفاشية في عدة مجتمعات خلال نفس التوقيت.
- **الوباء (Epidemic):** فيعني زيادة مفاجئة وسريعة في عدد حالات المرضي بصورة أعلي من المتوقع في مجتمع معين "مثل الفاشية"، لكنه يمتد على مساحة جغرافية أكبر وأوسع.
- **الجائحة (Pandemic):** وتحدث عندما ينتشر الوباء في عدة دول أو قارات، ويصيب عدد كبير من السكان.

وأعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية "فيروس كورونا ٢" المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (SARS-COV-2) اسمًا رسميًا للفيروس الجديد في ١١ فبراير ٢٠٢٠، ويرجع سبب اختيار هذا الاسم لارتباط الفيروس جينيًا بفيروس كورونا الذي سبب فاشية (سارس) عام ٢٠٠٣، وتم اعلان منظمة الصحة الدولية (كوفيد- ١٩) الاسم الرسمي للمرض الجديد الذي يسببه الفيروس (ملكاوي، يونيو ٢٠٢٠، ص ٧).

التعريف الإجرائي لجائحة كورونا "وباء انتشر في بعض دول العالم وانتقل إلى مصر، وصاحب انتشار التأثير الصحي له تأثير سلبي على الجوانب الاقتصادية لبعض الصناعات ومنها الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث بدمياط" خلال الفترة من مارس ٢٠٢٠ ومستمر حتى الآن".

٢- الصناعات الحرفية craft industries

يشير التراث البحثي لتنوع التعريفات الخاصة بالصناعات الحرفية ويرجع ذلك لتعدد الاهتمامات، فالبعض يرى أن الصناعات الحرفية تعكس شكلًا من أشكال التفاعل الإيجابي بين مجموعة من العوامل الكامنة داخل البيئة وهي السكان، والخامات الطبيعية، والاحتياجات المجتمعية، وأدوات الإنتاج المحلي،

وهنا فإن العمل على تنميتها يستوعب الأعداد الكبيرة من قوى العمل العاطلة، الناتجة عن زيادة معدل الكثافة السكانية من ناحية، وعجز النشاط الاقتصادي عن الوفاء باحتياجات أعضائه، وبذلك تتميز الصناعات الحرفية بارتباطها بنمط حياة الشعوب وبيئتها والأنشطة التي تمارسها، فهي تستفيد من البيئة وتعيش معها في تناغم كامل، مما جعلها تتوارث عبر الأجيال المتلاحقة (عوض، ٢٠١١، ص ٨).

ومن جانب آخر تنوعت تعريفات الصناعات الحرفية منها التي اعتمدت على معيار الأصول، وأخري على أساس رأس المال، وثالثة على أساس عدد العمال، فتوجد معايير مختلفة لتعريف تلك الصناعات وتتمثل في مفردات العمالة وحجم رأس المال، واجمالي الدخول السنوية، كما تختلف التعريفات طبقًا لاستخدام معيار واحد أو عدة معايير متنوعة. ويمكن تعريف الصناعات الحرفية بأنها "أنشطة صناعية خاصة يمتلكها فرد أو عدد قليل من الأفراد كشركاء ومؤسسين". كما يرى البعض أن الصناعات الحرفية هي التي تتميز بالكثرة العددية والانتشار مع عدم تنظيمها، بالإضافة لأنها في مركز ضعيف من حيث مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة (الهادي، ٢٠٠٦، ص ١٠١، ١٠٢).

وعرفت منظمة اليونسكو الصناعات الحرفية بأنها "الصناعات التي يقوم بإنتاجها الحرفي بطريقة كاملة يدويًا، أو بواسطة أدوات يدوية، أو طرق ميكانيكية، وتعد مساهمة الحرفة اليدوية هي الحصة الأكبر في تكوين المنتج النهائي، وتشكل الجزء الأهم فيه". ومن أهم ما يميز الصناعات الحرفية اليدوية طبيعتها الخاصة، وقيمتها الجمالية والمنفعية والإبداعية، وارتباطها بالثقافة، فهي صناعة تقليدية، كما تعد رمزًا اجتماعيًا (الهياجي، ٢٠٢٠، ص ١٠٥، ١٠٦).

وفي هذا السياق، عرفت وزارة التخطيط المصرية الصناعات الحرفية بأنها "الصناعات التي يتم فيها انتاج بعض السلع أو تقديم بعض الخدمات ذات الطابع الحرفي أو البيئي، في مصانع صغيرة وتعتمد أساسًا على المهارات اليدوية والفردية مع أقل استخدام للآلات، وغالبًا ما يتم تحديد نوعها بأنها صغيرة مهما كان حجمها ورأسمالها، أو عدد العاملين بها (عوض، ٢٠١١، ص ٨).

كما تعرف الصناعات الحرفية بأنها "تلك الصناعات التي يقوم بمزاولتها الحرفي معتمدًا في عمله على مهاراته الفردية اليدوية والذهنية التي اكتسبها من تطور ممارسته للعمل الحرفي، وذلك باستخدام الخامات الأولية المتوفرة في البيئة المحلية أو الخامات الأولية المستوردة، ويتم التعامل معها في الإنتاج بصورة يدوية أو باستخدام بعض الأدوات البسيطة". كما يتناولها البعض بأنها "النشاط أو مجموعة الأنشطة التي من شأنها إنتاج سلع عالية الجودة دون أن تحكمها مقاييس أو أنظمة معينة"(حسن، ٢٠٢٠، ص ٦٦).

ومن جانب آخر، تعرف الصناعات الحرفية بأنها "كل صناعة يغلب عليها العمل اليدوي، ويعتمد فيها الحرفي على آلات لصنع أشياء نفعية ذات طابع تقليدي وتتميز بطابع فني يسمح بنقل مهارة عريقة، وتعتبر الصناعة الحرفية التقليدية فنية عندما تتميز بأصالتها وطابعها الانفرادي والإبداعي". ويشير ذلك التعريف إلى انفراد تلك الصناعات بالإبداع الفني وأصالة المنتج، ويتطلب ذلك تأهيلًا عاليًا للحرفي، مع استبعاد خاصية تقسيم العمل (كرمية، المؤمن، ٢٠١٧، ص ١٥٩).

وفيما يخص ملامح البنية الحرفية، أشارت إليها "اعتماد علام" كما يلي:

من المنظور التنظيمي: تتأسس الصناعات الحرفية على جهود فردية غير منظمة، وتضم سوقًا داخليًا للعمالة الحرفية غير المؤهلة تأهيلًا علميًا.

من المنظور الاجتماعي: يسود في الغالب نمط العلاقات الأولية في البنية الاجتماعية ومجال الإنتاج الحرفي.

من المنظور التقني: تتصف الصناعات الحرفية بمستوي تقني بسيط يستمد استمراريته وقوته من الثقافة المتوارثة التي تعبر عن الواقع الاجتماعي، كما يعد الفرد الحرفي الوحدة المهنية الأساسية للبنية الحرفية، وهنا تهيمن المهارة اليدوية على أداء العمل الحرفي، كما لا تنهض العملية الإنتاجية وعلاقات العمل والإدارة على أسس الإدارة العلمية.

وبالإضافة لما سبق، تعتمد "الهيراركية" داخل البنية الحرفية على فترة التدريب ومستوى المهارة اليدوية المكتسبة خلال ممارسة العمل الحرفي، وتتسيد المهارة اليدوية الحرفية وينحسر دور الأدوات الحرفية كعامل ثانوي مساعد لتلك المهارة، كما تتضح الاستقلالية الكاملة للحرفي في تنظيم عمله بنفسه، وتحمله المسئولية الفنية والأخلاقية عن السلعة الحرفية (الهادي، ٢٠٠٦، ص ٩٨-١٠٠).

التعريف الإجرائي للصناعات الحرفية

هي "نشاط تصنيعي موروث، أو مكتسب من تطور ممارسة الشخص للعمل الحرفي "صناعة الأثاث بدمياط"، والتي يزاولها الحرفي معتمدًا فيها على مهاراته الفردية اليدوية، ومستخدمًا الخامات المحلية المتوفرة، وبعض الخامات المستوردة، ويتم الإنتاج بصورة يدوية أو باستخدام بعض الآلات".

سادسًا: التوجه النظري للدراسة

نظرية مجتمع المخاطر

اهتم علم الاجتماع بما يحيط بالمجتمع من مخاطر منذ نهايات القرن العشرين، وعالج عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك" Ulrish Beck أثر الحداثة على الإنسان والبيئة في كتابه "مجتمع المخاطر" عام ١٩٨٦، ثم ألحقه بكتابه "مجتمع المخاطر العالمي" ليرصد فيه آثار العولمة في نشر مخاطر الحداثة في البيئة والاقتصاد والأمن والإنسان وأطلق عليها المخاطر الطيارة العابرة للحدود والتي يمكن أن تصيب العالم أجمع (بيك، ٢٠١٣، ص ٧).

ويري "بيك" أن الفرق بين الماضي والحاضر يتمثل في أن الكوارث والأخطار الحديثة ازدادت غموضا في طبيعتها عما كانت عليه في الماضي، وأصبح من الصعب إيجاد حلول لها، وبذلك ننتقل من كون المجتمع قائم على الطبقية إلى مجتمع يسعى كل إنسان فيه لمواجهة الخطر وتكون القوة الدافعة لهذا المجتمع المعاصر متمثلة في الأمان ومحاولة منع الخطر (تشيرتون؛ براون، ٢٠١٣، ٣٩٦، ٣٦٧).

وتتمثل الفكرة الأساسية في نظرية مجتمع المخاطر العالمي في أن مجتمع المخاطر وضع من توافق الظروف وتصور فكرة إمكانية التحكم في الآثار الجانبية والأخطار التي يفرضها اتخاذ القرارات موضع أو محل شك، وتقوم المعرفة الجديدة بخدمة تحويل المخاطر الغير قابلة للتقدير إلى مخاطر يُوضع لها إحصاءات وينتج عنها أشياء مختلفة وجديدة غير قابلة للتكهن، وهذه الفكرة تتجزء حتى يتم خضوعها لرقابة قومية، ويكون ذلك استخلاص للفكرة الرئيسية والتي تناولها "أولريش بيك" و"أنتونى جيدنز" واستخدما فيها مصطلح عدم اليقين أو الأمان الاصطناعي(بيك، ٢٠١٣، ص ٤٤).

وأوضح "جيدنز" أن العصر الحديث ليس أكثر خطورة من العصور السابقة، ولكنه شهد تحولًا في توازن المخاطر مما جعل المخاطر المخلقة التي نخلقها بأيدينا أشد خطرا وأثرًا من المخاطر الخارجية، وجعلت هذه المخاطر المخلقة (المصنعة) النظرة للعلم تتغير حيث تراجعت النظرة العلمية والعقلانية، وهو يسمي مجتمعنا اليوم ب "عصر ما بعد نهاية الطبيعة" وهو لا يعني أن الطبيعة قد انتهت تماما، بل يقصد أن ما بقي من الطبيعة والبيئة قليل جدًا جعل العالم يبدو وكأنه يعيش حالة ما بعد الطبيعة (جيدنز، ٢٠٠٠، ٣٧، ٣٨).

اعتمدت نظرية مجتمع المخاطر على عدد من المفاهيم وهي:

أ- مفهوم المخاطر Risk

ويشير إلى صور التهديد أو الخلل المحتمل الذي يسببه أفعال أو ظروف معينة، مرورًا بالخطر الذي ينتج عن أفعال البشر، وانتهاء بالخطر الذي تسببه الكوارث الطبيعية أو الأوبئة. وشهد العالم خلال الأعوام القليلة الماضية العديد من الأزمات التي خلقت العديد من المشاكل الاقتصادية، ترتب عليها فقدان الدخل، واضطرابات في مجالات التوظيف والعمل، وأدي كل ذلك لخلق حالة من انعدام الأمن وخلخلة الاستقرار الاجتماعي على مستوي الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات (زايد، ٢٠١٣، ص ١٠).

ب- مفهوم مجتمع المخاطر العالمي World Risk Society

هو مجتمع شبه ثوري، وتتماشى عولمة المخاطر مع الهشاشة الشاملة للأسواق، فكلما كانت الأسواق العالمية ضعيفة البنية، فلا يمكن التنبؤ بها، وبقدر ما يكون رأس المال المستثمر مهددًا والمساهمون غير مستقرين، وفي سياق عدم الأمان الشامل العائد للنتائج، كيف يمكن

الخروج من نظام اللامسؤلية المنظمة وتغيير توزيع الأعباء بطريقة تكون فيها المجموعات الصناعية الكبيرة مرغمة بالاعتراف وتحمل مسؤولياتها في مواجهة اللاأمان الشامل، الذي تلقي به الآن على عاتق المستهلكين والبيئة. وبهذا فإن تعريف مجتمع المخاطر العالمي هو القدرات والمميزات التي تحدد بدقة الصفة الجديدة للأمان، وهي في ذات الوقت السبب في عدم قابليتها للمراقبة المطلقة. فالحداثة الأولي كانت تعتمد على البساطة، حيث كان بالإمكان بناء أغراض وعوالم تقنية دون نتائج غير متوقعة، أما في الحداثة الثانية نحن في إطار مختلف جذريًا، فمهما فعلنا ننتظر نتائج غير متوقعة، فيضيف العلم والتكنولوجيا عدم اليقين بدلًا من تخفيضه (بيك، ٢٠١٠، ص ٢٦٣-٢٦٥).

وتؤكد نظرية مجتمع المخاطر العالمي، أن المجتمعات الحديثة تتشكل من خلال مجموعة جديدة من المخاطر، كما تهتز أسس المجتمعات بسبب التوقع العالمي للكوارث العالمية، وتتميز هذه التصورات للمخاطر العالمية بثلاث ميزات كالتالي:

١- **عدم التوطين De-localization**: فلا تقتصر أسبابه وعواقبه على موقع جغرافي واحد، فهي من حيث المبدأ موجودة في كل مكان.

٢- **عدم الحصر Incalculableness** : عواقب المخاطر لا تحصى في الأساس، فهي مخاطر تستند إلى عدم المعرفة.

٣- **عدم القابلية للتعويض-Non compensability**: استند الحلم الأمني للحداثة الأولي إلى اليوتوبيا العلمية المتمثلة في جعل العواقب غير الآمنة ومخاطر القرارات أكثر قابلية للسيطرة عن أي وقت مضى، أما المخاطر الحالية فإن الأوان قد فات لتعويضها مثال تغير المناخ بشكل لا رجعة فيه، وتقدم علم الوراثة البشرية، والجماعات الإرهابية التي تملك بالفعل أسلحة دمار شامل متاحة لها، وبالنظر إلى هذه النوعية الجديدة من التهديدات للإنسانية يقول "فرانسوا إيوالد" إن منطق التعويض ينهار ويحل محله مبدأ التحويط من خلال المنع، ولا يقتصر الأمر على إعطاء الأولوية للوقاية على التعويض، بل نحاول توقع ومنع المخاطر التي لم يتم إثبات وجودها.

ويتضح مما سبق أن سمات المخاطر العالمية الثلاثة (عدم التوطين، وعدم الحصر، وعدم القابلية للتعويض) تتم وفق ثلاث مستويات:

١- **مكاني:** فالمخاطر الجديدة لا تحترم أي حدود، ولا تقف عند حدود الدولة القومية.

٢- **زمني:** المخاطر الجديدة لها فترة كمون طويلة بحيث لا يمكن تحديد تأثيرها

بمرور الوقت بشكل موثوق به والحد منه.

٣- **اجتماعي:** لم يعد تحديد الأسباب والنتائج ممكنًا بأي درجة من درجات الثقة نظرًا لتعقيد المشكلات وطول سلاسل التأثير Beck, August (2006, p 333, 334).

وتوجد ضرورة ملحة لإيجاد إجابة للمخاطر العالمية بالنظر إلى درجة تعقيدها العالية، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا أن تلك المخاطر تعتبر مخاطر نظامية، بمعنى أنها تؤثر على نظام مترابط، وبالتالي هناك احتمال كبير للتأثير على النظام بأكمله نظرًا لأنه يتكون من أجزاء مترابطة (Amorim, et.al, 2020, P1). ويشير (Kaufman & Scott, 2003, P 371-391) لارتباط هذه المخاطر أيضًا بمشروع العولمة مما أدي إلى إحساس كبير بانعدام الأمن وعدم الاستقرار.

ووفقًا لتقرير المخاطر العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي) تتعرض البشرية لمخاطر مقسمة إلى خمس فئات: اقتصادية، وبيئية، وجيوسياسية، وتكنولوجية، ومن بين المخاطر العالمية الثلاثين يبرز الانتشار السريع والهائل للأمراض المعدية وتشمل هذه المخاطر البكتريا والفيروسات والطفيليات والانتشار غير المنضبط للأمراض المعدية، مما يؤدي إلى وفيات واسعة النطاق واضطراب اقتصادي (Amorim, et.al, 2020, P1).

وبناء على ذلك، نستطيع صياغة إطار تفسيري يوضح التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الصناعات الحرفية، ويتكون من عدة قضايا كالتالي:

١- يشير مفهوم المخاطر في السياق الحديث إلى المخاطر التي تقدر الاحتمالات المستقبلية بشكل واع، كما تشير إلى مخاطر يمكن توقعها والتنبؤ بها كما أوضح "أولريش بيك" كمخاطر البطالة، فالتنبؤ بالخطر يساعد على التخطيط الواع مثل القدرة على التكيف والصمود أمام المخاطر التي تصيب الصناعات الحرفية مثل جائحة كورونا، والتأكيد على تطبيق الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا.

٢- أصبحنا نعيش في عالم غير آمن، ولا نواجه إلا الاختيار بين بدائل آمنه وخطرة، بل بين بدائل تنطوي على مخاطر مختلفة، كما أوضح "أولريش بيك" أن الإشكالية أصبحت في الاختيار بين بدائل متباينة تنصب مخاطرها على أبعاد مختلفة نوعيًا، وتكاد غير قابلة للقياس معياريًا". وبالتطبيق على جائحة كورونا والصناعات الحرفية كان الاختيار الصعب بين الإغلاق وتوقف حركة الإنتاج، وفتح الأسواق مع مخاطر تفشي الوباء، وفي هذه الحالة ليس أمامنا سوى عملية إدارة المخاطرة، على المستوى الجماعي والفردي.

٣- يختلف الخبراء في تقدير حجم بعض المخاطر الجماعية، وطرق التعامل معها، والموازنة بينها وبين الفرص الكامنة خلفها، وهنا يرجع للأفراد اتخاذ القرارات حول الموازنة بين اختيارات مختلفة بأنفسهم.

٤- يشكل الإغلاق ضغطًا على الاقتصاد، ويؤدي إلى ركود خطير، مما يتطلب تخفيف إجراءات الإغلاق.

سابعًا: الإجراءات المنهجية للبحث

١- نوع البحث

يندرج هذا البحث تحت الدراسات الوصفية التحليلية، والتي تعبر عن الظاهرة المدروسة كميًا وكيفيًا، ولا يقف عند وصف الظاهرة بل يتجه لتحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها الرئيسية للوصول إلى تفسيرات للظاهرة موضع البحث وتقديم نتائج عامة تساعد في تطوير الواقع. ويهدف البحث الحالي إلى التعرف على التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط وبصفة خاصة انعكاساتها على صناعة الأثاث.

٢- منهج البحث

اعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي، والذي يستخدم بغرض جمع معلومات مقننة عن مشكلة البحث وتصنيفها ثم تحليليها، وتم الاعتماد على المسح الاجتماعي بالعينة، وتم تحديد مالك الورشة وحدة التحليل الرئيسية.

٣- مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع ورش صناعة الأثاث التي تعمل بحرفة صناعة الأثاث بمنطقة الشعراء بمحافظة دمياط، وبلغ عددها (١٧٠٠) ورشة مقيدة بالغرفة التجارية بناءًا على آخر الإحصاءات الرسمية للغرفة التجارية بدمياط لعام ٢٠٢١. وتم اختيار منطقة البحث بطريقة عمدية، وتنوعت مبررات اختيار منطقة الشعراء كما يلي: ارتفاع كثافة وعدد ورش صناعة الأثاث بالمنطقة، (وتشير الباحثة أن عدد الورش غير المقيدة بالغرفة التجارية أكبر بكثير من العدد المقيد بالغرفة إلا أنه تم الاعتماد في اختيار العينة على العدد الرسمي المقيد بالغرفة التجارية)، بالإضافة إلى أن تنوع نشاط الورش التي تعمل بحرفة صناعة الأثاث ما بين ورش (نجارة، لصق قشرة، دهان، دق أويما، معرض موبيليا، خراطة). أما عن الفترة الزمنية التي تمت فيها الدراسة الميدانية فكانت من يناير ٢٠٢١ وحتى أغسطس ٢٠٢١.

٤- أدوات جمع البيانات

أ- المقابلات المتعمقة

تم اجراء عدد (١٠) مقابلات متعمقة مع عدد من أصحاب الورش بمنطقة الشعراء، وأسهمت هذه المقابلات في تصميم استمارة الاستبيان، وتكوين صورة واضحة عن تفاصيل لم تتضح باستمارة الاستبيان. وتكون دليل المقابلة من عدة محاور تمثلت في: التعرف على الآثار الاقتصادية التي تعرضت لها صناعة الأثاث مع بداية الموجة الأولي لكورنا في

٢٠٢٠، والموجة الثانية مع بداية ٢٠٢١. والتعرف على الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة أزمة كورونا بصناعة الأثاث بدمياط. بالإضافة للتعرف على مدي قدرة صناعة الأثاث بدمياط على مواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا. وأخيرًا المقترحات والرؤى المستقبلية كي تستمر الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" في ظل الأزمات الطارئة (مثل كورونا).

ب- استمارة الاستبيان:

صممت استمارة الاستبيان بهدف جمع البيانات الإمبريقية للتعرف على التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث بدمياط"، وصممت استمارة الاستبيان وفق عدة محاور رئيسية كما يلي: الأول: عينة البحث الملامح والخصائص. والثاني: الآثار الاقتصادية الناتجة عن الموجة الأولي لجائحة كورنا خلال عام ٢٠٢٠. والثالث: الآثار الاقتصادية الناتجة عن الموجة الثانية لجائحة كورونا على صناعة الأثاث بمدينة دمياط في بداية ٢٠٢١. أما الرابع: الوقوف على آليات بناء القدرة على الصمود للعاملين بالصناعات الحرفية أمام مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا. وأخيرا تضمن المحور الخامس: التعرف على قدرة الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث نموذجًا" على مواجهة أزمة جائحة كورونا، ومدي مرونتها في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا. وعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين، وتم إعادة صياغة بعض العبارات، وإضافة عدد من العبارات عن الآثار الاقتصادية الناتجة عن الموجة الثانية لجائحة كورونا على صناعة الأثاث بمدينة دمياط.

ونظرًا لأن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق تمامًا، موافق إلى حد ما، غير موافق) تم تصميم الاستبانة على شكل مقياس ليكرت الثلاثي بطول فترة ٠.٦٦ (٢/٣).

وتم تحديد **معيار للمتوسط الحسابي** كالتالي: غير موافق (من ١ إلى ١.٦٦، موافق إلى حد ما من ١.٦٧ ٢.٣٣، موافق تماما من ٢.٣٤ إلى ٣).

صدق الاستبانة وثباتها

يوضح جدول (١) تقدير معامل ثبات الفا كرونباح لقياس ثبات الاستبانة لجميع محاور الدراسة منفصلة ومجمعة، ثم طُبق صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل محور والدرجة الكلية للمجال. جاءت قيم معامل ثبات الفا كرونباخ فى المدى من ٠.٦٨١ الى ٠.٨١٣ فى حين جاءت قيم معامل ارتباط بيرسون فى المدى من ٠.٦٩٤ الى ٠.٨٥٤ وجميعها قيم مرتفعة وموجبة وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات الاستبانة مما يجعلها صالحة للتطبيق.

جدول (١)

صدق الاتساق البنائي لمحاور المقياس

محاور الدراسة	معامل ثبات الفا كرونباخ	صدق الإتساق الداخلى
تأثير جائحة كورونا على قوة العمل بصناعة الأثاث بدمياط	0.741	0.694
تأثير جائحة كورونا على العمليات الانتاجية بصناعة الأثاث بدمياط	0.813	0.771
تأثير جائحة كورونا على التمويل وتوفير السيولة بصناعة الأثاث	0.792	0.826
تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بصناعة الأثاث	0.681	0.763
الإجراءات التي تم اتخاذها لإدارة أزمة جائحة كورونا بصناعة الأثاث بدمياط	0.807	0.854

٥- عينة البحث وإجراءات اختيارها

أ- نوع العينة وطريقة اختيارها:

-حجم العينة: تم اختيار عينة عشوائية غير منتظمة تتضمن صفات المجتمع الأصلي (مالكي ورش صناعة الأثاث بمنطقة الشعراء بدمياط) وتكونت العينة من ٣١٣ شخص يمتلك ورشة تعمل بأنشطة متنوعة بحرفة صناعة الأثاث ومقيدة بالغرفة التجارية. بالإضافة إلى اجراء عدد (١٠) مقابلات متعمقة مع حالات مثيرة للاستبصار الحرفيين بصناعة الأثاث بمنطقة الشعراء، وتم اختيارهم بطريقة عمدية مع الأخذ في الاعتبار التنوع في الحالات التي تمت مقابلتها في السن والخبرة في العمل الحرفي.

-معادلة اختيار حجم العينة

تم تقدير حجم العينة باستخدام معادلة ستيفن ثامبسون، (Sampling, 2012) وبيانها كالتالي:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث nهي حجم العينة، وN هي حجم المجتمع، وp(1-p) هي تباين المجتمع وتساوى ٠.٢٥، وd هي الدقة المطلوبة وZ هي الدرجة المعيارية وتساوى ١.٩٦ عند معامل ثقة ٩٥%.

ب- عينة البحث: الملامح والخصائص

- خصائص حالات المقابلة المتعمقة

جدول (٢)

خصائص حالات المقابلة المتعمقة

رقم الحالة	السن	الحالة الاجتماعية	التعليم	نوع النشاط	عدد العاملين بالورشة
الحالة الأولي	٣٥	متزوج	مؤهل عال	صاحب معرض أثاث	٧
الحالة الثانية	٤٣	متزوج	مؤهل عال	ورشة دهان	٣
الحالة الثالثة	٤٤	متزوج	متوسط	ورشة دق أويما	٢
الحالة الرابعة	٣٩	متزوج	أمي	ورشة نجارة	٤
الحالة الخامسة	٥٢	متزوج	يقرأ ويكتب	ورشة نجاة	٦
الحالة السادسة	٤٠	متزوج	متوسط	تاجر	٥
الحالة السابعة	٣٤	متزوج	متوسط	ورشة نجارة	٥
الحالة الثامنة	٤٤	متزوج	متوسط	ورشة دهان	٥
الحالة التاسعة	٥٢	متزوج	يقرأ ويكتب	ورشة لصق قشرة	٤
الحالة العاشرة	٤٤	متزوج	ابتدائية	صاحب معرض أثاث	٨

- خصائص عينة البحث

الفئة العمرية

جدول (٣)

توزيع عينة البحث حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرارات	%	كا٢
أقل من ٣٠	٥٦	17.88	<0.001
٣٠-٤٠	٨٨	28.12	
٤١-٥٠	١٠٦	33.87	
٥١-٦٠	٣٨	12.14	
أكبر من ٦٠	٢٥	7.99	
المجموع	٣١٣	١٠٠	

تشير بيانات جدول رقم (٣) إلى توزيع عينة الدراسة وفقًا للفئة العمرية، واتضح أن النسبة الأكبر لعينة الدراسة تقع في الشريحة العمرية (٤١- ٥٠) بنسبة ٣٣.٨٧%، تليها الشريحة العمرية ٣٠-٤٠ بنسبة ٢٨.١٢%، ثم الشريحة العمرية أقل من ٣٠ سنة بنسبة ١٧.٨٨، وأخيرًا الشريحة العمرية من ٥١- ٦٠ بنسبة ٧.٩٩%. وبذلك يتضح أن ما يقرب من نسبة ٢٠% من العينة لصالح كبار السن، وتصل نسبة الشباب الحرفيين إلى ٨٠% ولا يخفى انعكاس ذلك على تطوير وتنمية مستقبل حرفة صناعة الأثاث.

الحالة الاجتماعية

جدول (٤)

توزيع عينة البحث حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرارات	%	كا٢
أعزب	٨١	25.88	<0.001
متزوج	١٩٤	61.98	
مطلق	٢٥	7.99	
أرمل	١٣	4.15	
المجموع	٣١٣	١٠٠	

توضح بيانات جدول رقم (٤) توزيع عينة البحث وفقًا للحالة الاجتماعية، وتبين أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين بنسبة ٦١.٩٨%، يليها شريحة العزاب بنسبة ٢٥.٨٨%، ثم شريحة المطلقين بنسبة ٧.٩٩%، وأخيرًا شريحة الأرامل بنسبة ٤.١٥%.

المستوي التعليمي

جدول (٥)

توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي

المستوي التعليمي	التكرارات	%	كا٢
يقرأ ويكتب	١٥٧	50.16	<0.001
تعليم أساسي	٣٨	12.14	
متوسط	٥٠	15.97	
فوق متوسط	٣١	9.90	
جامعي	٣٧	11.81	
المجموع	**٣١٣**	**١٠٠**	

كشفت بيانات جدول رقم (٥) عن تنوع في المستوي التعليمي، واتضح أن أكثر من نصف العينة يندرج تحت فئة يقرأ ويكتب بنسبة ٥٠.١٦%، يليها فيئة التعليم المتوسط بنسبة ١٥.٩٧%، ثم الحاصل على التعليم الأساسي بنسبة ١٢.١٤%، ويليها فئة الحاصل على التعليم الجامعي بنسبة ١١.٨١%، وأخيرًا فئة الحاصلين على تعليم فوق متوسط بنسبة ٩.٩٠%. وفيما يخص المستوى التعليمي للحرفيين اتضح أن نسبة ٥٠.١٥% في فئة يقرأ ويكتب وأن هذه الشريحة هي التي اكتسبت مهارات الحرفة بالممارسة منذ الصغر. كما تشابهت هذه النسب مع نتائج دراسة (عوض، ٢٠١٥) حيث جاءت فئة يقرأ ويكتب بنسبة ٤٤%. وفي هذا الصدد لاحظت الباحثة أثناء تطبيق الدراسة الميدانية وجود بعض الكلمات غير واضحة المعني، وتم الرجوع لبعض الحالات لتفسير تلك الكلمات واتضح للباحثة أن

كل حرفي يكتب بطريقة معينة لا يفهمها غيره حتى لا يتعرف على تفاصيل عمله أي شخص آخر يدخل الورشة، وتظل تفاصيل عمله خاصه به حتى لو اطلع آخر على ما كتبه عن طلبيات العمل أو المطلوب إنجازه.

المهنة

جدول (٦)
توزيع عينة البحث حسب المهنة

المهنة	التكرارات	%	كا٢
مهني أو حرفي	٢٤٤	77.96	
صاحب معرض	٦٩	22.04	
المجموع	٣١٣	١٠٠	

يتضح من جدول رقم (٦) تنوع حالات البحث حسب المهنة، وجاءت النسبة الأكبر لصالح الحرفي أو المهني بنسبة ٧٧.٩٦% وهو الذي يملك ورشة، يليها صاحب معرض بنسبة ٢٢.٠٤%. وعن سبب التطبيق على صاحب المعرض، لقد كان مهمًا التعرف على رأي هذه الفئة لأن كل معرض يتبعه ورشة أساسية أو عدة ورش صغيرة تلبي احتياجات المعرض من الأثاث وبالتالي فإن صاحب المعرض هو حرفي في الأساس، ومن جانب آخر صناعة الأثاث ذات حلقات مترابطة منذ بداية انتاج المنتج وحتى عرضها بالورشة أو المعرض، وبالتالي يتم تكوين رؤية عن الحرفة بشكل متكامل في ظل الجائحة الراهنة والتعرف على تداعياتها بصورة أكثر شمولًا.

طبيعة النشاط

جدول (٧)
توزيع عينة البحث حسب طبيعة النشاط في مجال صناعة الأثاث

طبيعة النشاط	التكرارات	%	كا٢
ورشة نجارة	١١٣	36.10	<0.001
ورشة دهان	٦٩	22.04	
ورشة خراطة	١٩	6.07	
ورشة لصق قشرة	٣١	9.92	
ورشة دق اويما	١٢	3.83	
معرض موبيليا	٦٩	22.04	
المجموع	٣١٣	١٠٠	

يوضح جدول (٧) تنوع طبيعة النشاط الحرفي، واتضح أن ورش النجارة أكبر نشاط ممثل بنسبة ٣٦.١٠%، يليها ورش الدهان ومعارض الموبيليا بنسبة ٢٢.٠٤% لكل منهما، ثم ورش لصق القشرة بنسبة ٩.٩٠%، يليها ورش الخراطة بنسبة ٦.٠٧%، وأخيرًا ورش دق الأويما بنسبة ٣.٨٣%. وبذلك يتضح تنوع الأنشطة الحرفية بصناعة الأثاث بداية من النجارة والخراطة والدهان ولصق القشرة حتى مرحلة التسويق بمعارض الموبيليا.

عدد العاملين بالورشة

جدول (٨)
توزيع عينة البحث حسب عدد العاملين بالورشة

عدد العاملين بالورشة	التكرارات	%	كا٢
١-٥	٢٤٤	77.96	<0.001
٦-١٠	٦٩	22.04	
المجموع	٣١٣	١٠٠	

يتضح من جدول (٨) أن الشريحة الأولي عدد العاملين بالورشة من (١-٥) بنسبة ٧٧.٩٦%، يليها عدد العاملين بالورشة من (٦-١٠) بنسبة ٢٢.٠٤%، وبهذا يتضح أن غالبية الورش الحرفية العاملة بصناعة الأثاث صغيرة الحجم، وبذلك يتضح أن الورش الصغيرة تعد نواة لصناعة الأثاث بدمياط.

ثامنًا: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأول: التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الموجة الأولي لجائحة كورنا على الصناعات الحرفية" صناعة الأثاث" خلال عام ٢٠٢٠.

جدول (٩)
مدى تأثير جائحة كورونا على صناعة الأثاث بدمياط خلال الموجة الأولي ٢٠٢٠

الاستجابة	التكرارات	%	كا٢
نعم	٢٧٥	87.86	<0.001
لا	٣٨	12.14	
المجموع	٣١٣	١٠٠	

تنوعت آراء عينة البحث فيما يخص التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الموجة الأولي لجائحة كورونا على الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" بدمياط وذلك مع بداية التعرض للجائحة ٢٠٢٠، ويشير الجدول (٩) إلى إن النسبة الأكبر من العينة أكدت على وجود تأثير واضح للجائحة على صناعة الأثاث بنسبة ٨٧.٨٦%، على حين نفت نسبة ١٢.١٤% وجود تأثير للجائحة على الصناعات الحرفية.

كما اتضح من المقابلات المتعمقة تنوع أشكال تأثير جائحة كورونا على الصناعات الحرفية كما يلي:

- ضعف أعداد المترددين على محافظة دمياط خوفًا من الإصابة بكورونا، مما أدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الحرفية، وأثر هذا على الورش بجميع أنواعها.
- أثر ضعف الطلب المنتجات الحرفية على تخفيض عدد العمال بالورش والمعارض.
- نتيجة للحظر تم خفض ساعات العمل من ١٢ ساعة إلى ٦ ساعات فقط في أيام الحظر مما أدي لزيادة الوقت اللازم في صناعة الغرف.
- ادي تخفيض ساعات العمل بالورش نتيجة للحظر، لانخفاض معدلات الإنتاج.
- انعكس تأثير أوقات الحظر على عدم وجود وقت كاف لعرض المنتجات بصورة دائمة وتوقفت حركة البيع والشراء.
- هجر معظم العمال الحرفيين مجالهم الحرفي، واتجه معظمهم للعمل في مجالات أخري مثل المطاعم والكافيهات، وأثر ذلك على زيادة مشكلة الصناعات الحرفية بهروب الحرفيين لمهن أخري محاولة لتوفير دخل بعد توقف العمل بمعظم الورش.
- ارتفعت نسبة البطالة بين الحرفيين.
- ساهمت جائحة كورونا بشكل كبير في غلق الورش بكافة أنواعها، وانعكس ذلك على عدم تسويق المنتجات الحرفية وتدهور السوق المحلي والدولي.

- وادي مـا سـبق إلـى عـدم وجـود الأمـوال والسيولة النقدية، مما أدى إلى عدم استمرار العمالة الإنتاجية في سوق صناعة الأثاث.
- توقفت عملية الإنتاج بصورة مؤقتة حتى يستطيع أصحاب الورش التخلص من المخزون في الورش.
- زيادة وارتفاع في أسعار الخامات المحلية والمستوردة.
- تحكم أصحاب المعارض وكبار صناع الأثاث في أسعار الأسواق التي انخفضت كثيرًا نتيجة لعدم البيع، مع ارتفاع أسعار الخامات وأثر ذلك بشكل كبير على صغار الحرفيين، وتسبب في اغلاق الورش لعدم وجود أي مورد للصرف على عملية الإنتاج والعمالة.
- ترتب على كل ما سبق ظهور حالة من الركود الكامل في مجال صناعة الأثاث.

ويتفق ما سبق مع نتائج دراسة (Senz, 13 Apr 2020) والتي تناولت بالدراسة أوضاع أصحاب الأعمال الصغيرة للتعرف على أثار COVID-19، واظهرت النتائج صورة قاتمة للنظام البيئي للأعمال الصغيرة في أمريكا، حيث أن ٤٣% من الشركات مغلقة، و٤٠% من القوة العاملة في المتوسط قد تم تسريحها منذ أواخر يناير ٢٠٢٠.بالإضافة لنقص السيولة لدي المشاركين، كما ظهرت حاجتهم لخفض النفقات حتى الخروج من الأزمة.

كذلك اتفقت نتائج الدراسة مع ما توصل إليه (مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر، أغسطس ٢٠٢٠) حول تأثير فيروس كورونا على أدائها لتكون ممثلة للقطاع الصناعي ككل، وتوصلت الدراسة إلى التأثير السلبي للأزمة على القطاع الصناعي ككل بقيمة (٠.٤١٣) والمحور الأكثر تضررًا هو محور المبيعات المحلية بقيمة (٠.٢٦٩) وهو ما أدي إلى انخفاض السيولة النقدية للشركات العاملة في القطاع الصناعي مما دفع الشركات لتخفيض قوة العمل وتحجيم العمليات الإنتاجية. كما أثرت الجائحة بشكل سلبي على كافة القطاعات الصناعية وأتي في مقدمتها صناعة الأثاث (-٢٨.٠%)، كما انخفض مؤشر العمليات الإنتاجية عند قيمة (٠.٣٢) نتيجة الزيادة الكبيرة في معدلات التوقفات التي شهدها الاقتصاد خلال المراحل الأولي من تطبيق الإجراءات الاحترازية وحظر التجوال، مما ترتب عليه ارتفاع أسعار الخامات المحلية والمستوردة، وانعكس أثره على الزيادة الكبيرة في تكلفة الإنتاج، وأدي ذلك إلى انخفاض كبير في كميات الإنتاج والبيع.

ويتفق ما سبق أيضا مع رؤية (زايد، ٢٠١٣، ص ١٠) لمفهوم مجتمع المخاطر والذي يشير إلى صور التهديد أو الخلل المحتمل الذي يسببه أفعال أو ظروف معينة، مرورًا بالخطر الذي ينتج عن أفعال البشر، وانتهاء بالخطر الذي تسببه الكوارث الطبيعية أو الأوبئة. ويشهد العالم حاليًا العديد من الأزمات

التي خلقت العديد من المشاكل الاقتصادية، ترتب عليها فقدان الدخل، واضطرابات في مجالات التوظيف والعمل، وأدي كل ذلك لخلق حالة من انعدام الأمن الاقتصادي وخلخلة الاستقرار الاجتماعي على مستوي الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات.

المحور الثاني: التداعيات الاقتصادية الناجمة عن مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا مع بداية عام ٢٠٢١ على الصناعات الحرفية بدمياط" صناعة الأثاث نموذجًا"

١- تأثير جائحة كورونا على قوة العمل بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث نموذجًا"

جدول (١٠)
تأثير جائحة كورونا على قوة العمل بصناعة الأثاث بدمياط

	المؤشرات	المقياس	موافق تماما	موافق لحد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى دلالة كا٢
١	تم الاستغناء عن أعداد من العمالة خلال فترة بداية كورونا عام ٢٠٢٠	تكرار	282	25	6	٢.٨٨	٠.٣٨	%٩٦	<0.001
		نسبة	90	8	2				
٢	تم الاستغناء عن أعداد من العمالة مع بداية الموجة الثانية من جائحة كورونا ٢٠٢١	تكرار	175	125	13	٢.٥٢	٠.٥٨	%٨٤	<0.001
		نسبة	56	40	4				
٣	تم الاستغناء عن العمالة بشكل جزئي	تكرار	219	87	7	٢.٦٨	٠.٥١	٨٩.٣%	<0.001
		نسبة	70	28	2				
٤	تم تخفيض ساعات تشغيل العمالة بالورشة	تكرار	263	50	0	٢.٨٤	٠.٣٧	٩٤.٧%	<0.001
		نسبة	84	16	0				
٥	تم تقسيم العمل على ورديات خلال اليوم	تكرار	106	138	69	٢.١٢	٠.٧٤	٧٠.٧%	<0.001
		نسبة	34	44	22				
٦	تم تخفيض أيام العمل خلال الأسبوع	تكرار	200	94	19	٢.٥٨	٠.٦١	%٨٦	<0.001
		نسبة	64	30	6				
٧	تم تخفيض أجور العمالة	تكرار	219	75	19	٢.٦٤	٠.٦٠	%٨٨	<0.001
		نسبة	70	24	6				
٨	تم تقسيم أجور العمالة على عدة مرات بدلًا من تسليمها مرة واحدة	تكرار	194	69	50	٢.٤٦	٠.٧٦	%٨٢	<0.001
		نسبة	62	22	16				
	الإجمالي	تكرار	1658	663	183	٢.٥٩	0.56	٨٦.٣%	<0.001
		نسبة	66	26	7				

يتضح من جدول (١٠) اتجاهات عينة البحث نحو تأثير جائحة كورونا على قوة العمل بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث" حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠.٠٠١ في آراء عينة البحث فيما يتعلق بتأثير جائحة كورونا على قوة العمل، حيث يصل إجمالي الوزن النسبي للمحور ٨٦.٣% مما يظهر اتفاق الغالبية العظمي من أفراد العينة على وجود تأثير واضح لجائحة كورونا على قوة العمل بصناعة الأثاث ومن أهم هذه التأثيرات الاستغناء عن أعداد من العمالة خلال فترة بداية جائحة كورونا عام ٢٠٢٠، وتخفيض ساعات تشغيل العمالة بالورشة، والاستغناء عن العمالة بشكل جزئي، وتخفيض أجور العمالة بالورش.

وهنا تري الباحثة أن النتائج الإحصائية السابقة تفسر وجود نسبة واضحة للبطالة القسرية في قطاع الصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث" مع بداية الدخول للمرحلة الثانية من جائحة كورونا ٢٠٢١، وظهر تأثيرها بصفة خاصة فئة العمالة اليومية والتي تمثل الفئة الهشة في صناعة الأثاث. هذا بالإضافة لظهور البطالة الموسمية خلال آخر خمس سنوات بصناعة الأثاث والتي نتجت عن ركود الأسواق.

ثم أوضحت التحليلات الإحصائية حصول العبارات التالية على درجة متوسطة، تخفيض أيام العمل خلال الأسبوع، والاستغناء عن أعداد من العمالة مع بداية الموجة الثانية من جائحة كورونا ٢٠٢١ ويعود تفسير ذلك لإغلاق الكثير من الورش نتيجة لركود الأسواق، وتقسيم أجور العمالة على عدة مرات بدلًا من تسليمها مرة واحدة ويفسر ذلك نتيجة لتوقف حركة البيع والشراء وضعف السيولة النقدية لدي صاحب الورشة، يليها تقسيم العمل على ورديات خلال اليوم ويفسر ذلك نتيجة لتطبيق الإجراءات الاحترازية للحفاظ على استمرارية العمل.

ويتفق ما سبق مع رؤية Amorim, (et.al, 2020, P1) للمخاطر والتي يفسرها بأنها مخاطر نظامية، بمعنى أنها تؤثر على نظام مترابط، وبالتالي هناك احتمال كبير للتأثير على النظام بأكمله نظرًا لأنه يتكون من أجزاء مترابطة.

كما اتفقت النتائج السابقة مع ما توصلت إليه دراسة (طلحة، ٢٠٢٠) عن التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على سوق العمل بالدول العربية، وأظهرت نتائج الدراسة انعكاس تداعيات فيروس كورونا على سوق العمل مما نتج عنها تسريح العمالة المؤقتة التي تتقاضي أجورًا ضئيلة، بالإضافة لتخفيض ساعات العمل مما أثر على انخفاض دخل الأفراد من العمالة المؤقتة.

كذلك اتفقت النتائج السابقة مع ما توصلت إليه دراسة (عوض، ٢٠١٥) إلى أن صناعة الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط "صناعة الأثاث" تواجه خطر الانهيار حيث أثر الركود الاقتصادي بالسلب على نمو صناعة الأثاث بدمياط، وأدي ذلك إلى الانخفاض الشديد في معدل إنتاجية ورش صناعة الأثاث، مما أدي للجوء أصحاب الورش إلى تخفيض أعداد العمالة.

٢- تأثير جائحة كورونا على العمليات الانتاجية بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث نموذجًا"

جدول (١١)
تأثير جائحة كورونا على العمليات الانتاجية بصناعة الأثاث بدمياط

	المؤشرات	المقياس	موافق تماما	موافق لحد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى دلالة كا٢
١	أثرت زيادة مدة التوقف خلال الموجة الأولي من كورونا على معدلات الإنتاج نتيجة لتطبيق حظر التجوال	تكرار	288	19	6	٢.٩٤	٠.٢٣	%٩٨	<0.001
		نسبة	92	6	2				
٢	ارتفعت أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة وانعكس ذلك على زيادة تكلفة الإنتاج.	تكرار	282	25	6	٢.٩٢	٠.٢٧	%٩٧.٣	<0.001
		نسبة	90	8	2				
٣	انخفضت كميات الإنتاج بشكل كبير نتيجة لزيادة تكلفة المنتج وبالتالي زيادة السعر النهائي.	تكرار	282	25	6	٢.٩٢	٠.٢٧	%٩٧.٣	<0.001
		نسبة	90	8	2				
٤	ظهرت صعوبات في الحصول على المواد الخام وبخاصة المستوردة	تكرار	232	75	6	٢.٧٢	٠.٤٩	%٩٠.٧	<0.001
		نسبة	74	24	2				
٥	ارتفعت أسعار المواد الخام المستوردة المخزنة لدي التجار أثناء الأزمة	تكرار	238	69	6	٢.٧٨	٠.٤٢	%٩٢.٧	<0.001
		نسبة	76	22	2				
٦	تم الاعتماد على المواد الخام المحلية بصورة كبيرة	تكرار	213	94	6	٢.٦٦	٠.٥٢	%٨٨.٧	<0.001
		نسبة	68	30	2				
٧	تم عمل تسهيلات لتحريك حركة البيع والشراء مثل البيع بالتقسيط	تكرار	94	88	131	١.٨٨	٠.٨٥	%٦٢.٧	<0.001
		نسبة	30	28	42				
	الإجمالي	تكرار	1629	395	167	2.68	0.43	%٨٩.٣	<0.001
		نسبة	74	18	8				

يتضح من جدول (١١) تأثير جائحة كورونا على العمليات الإنتاجية بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث" نموذجًا حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠.٠٠١ في آراء عينة البحث فيما يتعلق بتأثير الجائحة على العمليات الإنتاجية لصناعة الأثاث، ووصل اجمالي الوزن النسبي للمحور إلى ٨٩.٣% ويتضح من ذلك اتفاق الغالبية العظمي من أفراد العينة على وجود تأثير لجائحة كورونا على العمليات الإنتاجية بصناعة الأثاث ومن أهمها وفقًا لآراء عينة البحث ظهر التأثير الأكبر في زيادة مدة التوقف خلال الموجة الأولي من كورونا على معدلات الإنتاج نتيجة لتطبيق حظر التجوال، ويليها ارتفاع أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة وانعكس ذلك على زيادة تكلفة الإنتاج، وترتب على ذلك انخفاض كميات الإنتاج بشكل كبير نتيجة لزيادة

تكلفة الإنتاج، ثم ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة المخزنة لدي التجار أثناء الأزمة.

ثم أوضحت التحليلات الإحصائية حصول العبارات التالية على درجة متوسطة وتمثلت في: ظهور صعوبات في الحصول على المواد الخام وبخاصة المستوردة ويفسر ذلك بصعوبة الحصول على المواد الخام المستوردة نظرًا لتطبيق الإجراءات الاحترازية على المستوى الدولي مما أثر على استيراد المواد الخام، يليها الاعتماد على المواد الخام المحلية بصورة كبيرة ويعد ذلك نتيجة مباشرة لصعوبة الحصول على المواد الخام المستوردة ومن ناحية أخري محاولة لاستمرار الإنتاج بالمواد الخام المحلية المتوفرة، يلي ذلك عمل تسهيلات لتحريك حركة البيع والشراء مثل البيع بالتقسيط ويفسر ذلك بمحاولة توفير السيولة المالية التي تسهم في الانفاق على الموارد الأساسية بالورشة.

ويتفق ما سبق مع رؤية (Amorim, et.al, 2020, P1) والتي أشاروا فيها إلى أن البشرية تتعرض لمخاطر مقسمة إلى خمس فئات: اقتصادية، وبيئية، وجيوسياسية، وتكنولوجية، ومن بين المخاطر العالمية الثلاثين يبرز الانتشار السريع والهائل للأمراض المعدية مما يؤدي إلى وفيات واسعة النطاق واضطراب اقتصادي.

واتفقت النتائج السابقة مع ما توصلت إليه دراسة (عوض، ٢٠١٥) إلى أن صناعة الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط "صناعة الأثاث نموذجًا" تواجه خطر الانهيار حيث أثر الركود الاقتصادي بالسلب على نمو صناعة الأثاث بدمياط، وأدي ذلك إلى الانخفاض الشديد في معدل إنتاجية ورش صناعة الأثاث.

٣- تأثير جائحة كورونا على التمويل وتوفير السيولة بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث"

جدول (١٢)
تأثير جائحة كورونا على التمويل وتوفير السيولة بصناعة الأثاث

	المؤشرات	المقياس	موافق تماما	موافق لحد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى دلالة كا٢
١	انخفاض قدرة الورش على توفير السيولة اللازمة للعملية الإنتاجية	تكرار	275	25	13	2.92	٠.٢٧	٩٧.٣ %	<0.001
		نسبة	88	8	4				
٢	انخفاض القدرة على توفير التمويل اللازم للحصول على الخامات المحلية	تكرار	250	50	13	٢.٨٢	٠.٣٨	%٩٤	<0.001
		نسبة	80	16	4				
٣	انخفاض القدرة على توفير التمويل اللازم للحصول على الخامات المستوردة	تكرار	244	50	19	٢.٨٤	٠.٣٧	٩٤.٧ %	<0.001
		نسبة	78	16	6				
٤	انخفضت قدرة أصحاب الورش على توفير السيولة اللازمة لتمويل العمليات الإنتاجية خاصة الأجور والمرتبات	تكرار	257	44	13	٢.٨٦	٠.٣٥	٩٥.٣ %	<0.001
		نسبة	82	14	4				
٥	صعوبة الحصول على القروض لارتفاع الفائدة عليها	تكرار	232	75	6	٢.٧٢	٠.٤٩	٩٠.٧ %	<0.001
		نسبة	74	24	2				
٦	انخفاض قدرة أصحاب الورش على القيام بعمليات الصيانة وتوفير قطع الغيار اللازمة للآلات بالورشة	تكرار	219	88	6	٢.٧	٠.٤٦	%٩٠	<0.001
		نسبة	70	28	2				
٧	لجوء أصحاب الورش للاقتراض للوفاء بالالتزامات الأساسية للعمل	تكرار	131	157	25	٢.٣٠	٠.٦٣	٧٦.٧ %	<0.001
		نسبة	42	50	8				
٨	ضعف هامش الربح الذي توفره الورشة	تكرار	244	56	13	٢.٨٢	٠.٣٩	%٩٤	<0.001
		نسبة	78	18	4				
٩	عدم القدرة على التنبؤ بإيرادات ومصروفات الورشة خلال الفترة القادمة	تكرار	257	38	19	٢.٨٨	٠.٣٣	%٩٦	<0.001
		نسبة	82	12	6				
	الإجمالي	تكرار	1852	545	108	2.76	0.41	%٩٢	<0.001
		نسبة	74	22	4				

يظهر من جدول (١٢) مدى تأثير جائحة كورونا على التمويل وتوفير السيولة بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث" حيث اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠.٠٠١ في آراء عينة البحث فيما يتعلق بتأثير الجائحة على التمويل وتوفير السيولة بصناعة الأثاث ووصل اجمالي الوزن النسبي للمحور إلى ٩٢%، وبهذا يتضح اتفاق الغالبية العظمى من أفراد العينة على وجود تأثير للجائحة فيما يخص السيولة والقدرة على تمويل الورش ومن أهم هذه التأثيرات انخفاض قدرة الورش على توفير السيولة اللازمة للعملية الإنتاجية، كذلك عدم قدرة أصحاب الورش على التنبؤ بإيرادات ومصروفات الورش خلال الفترة القادمة، كما انخفضت قدرة أصحاب الورش على توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل العمليات الإنتاجية خاصة ما يخص الأجور والمرتبات، يليها انخفاض القدرة على توفير التمويل اللازم للحصول على الخامات المحلية، ثم ضعف هامش الربح الذي توفره الورشة.

ثم أوضحت التحليلات الإحصائية حصول العبارات التالية على درجة متوسطة وتمثلت في: لجوء أصحاب الورش للاقتراض للوفاء بالالتزامات الأساسية للعمل، وانخفاض

قدرة أصحاب الورش على القيام بعمليات الصيانة وتوفير قطع الغيار اللازمة للآلات بالورشة، وصعوبة الحصول على القروض لارتفاع الفائدة عليها، انخفاض القدرة على توفير التمويل اللازم للحصول على الخامات المستوردة.

واتفقت النتائج السابقة مع نتائج دراسة (Shaf, et.al, December 2020) والتي تم فيها تقييم تأثير COVID-19 على الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوصلت نتائجها إلى أن معظم الشركات المشاركة قد تأثرت بشدة وتواجه العديد من المشكلات مثل: المالية، وتعطل سلاسل التوريد، وانخفاض الطلب، وانخفاض المبيعات والأرباح، إلى جانب أن أكثر من ٨٣% من الشركات لم تكن مستعدة ولا لديها أي خطة للتعامل مع مثل هذا الموقف، كما أفاد أكثر من ثلثي الشركات المشاركة أنها لا تستطيع البقاء إذا استمر الاغلاق لأكثر من شهرين. وتم اقتراح توصيات بسياسات مختلفة لتخفيف العبء على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشمل حماية الموظفين ودقة المعلومات، وتعزيز الاقتصاد، ودعم الدخل والعمالة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتخطيط وبناء القدرة على الصمود، والعلاقات الاجتماعية الإيجابية.

٤- تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث"

جدول (١٣)
تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بصناعة الأثاث

	المؤشرات	المقياس	موافق تماما	موافق لحد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى دلالة كا٢
١	انخفضت حركة المبيعات بشكل كبير مع بداية أزمة كورونا عام ٢٠٢٠	تكرار	275	25	13	٢.٩٢	٠.٢٧	%٩٧.٣	<0.001
		نسبة	88	8	4				
٢	مع بداية المرحلة الثانية لأزمة كورونا عام ٢٠٢١ انخفض الطلب على منتجات الأثاث لغالبية الورش	تكرار	182	125	6	٢.٦١	٠.٤٩	%٨٧	<0.001
		نسبة	58	40	2				
٣	أثر عدم انتظام العمالة على كمية الإنتاج وبالتالي انخفضت المبيعات	تكرار	269	38	6	٢.٨٤	٠.٤٢	%٩٤.٧	<0.001
		نسبة	86	12	2				
٤	أثر تخفيض ساعات العمل على كمية الإنتاج المعتاد انتاجها على ما سبق	تكرار	257	50	6	٢.٨٤	٠.٣٧	%٩٤.٧	<0.001
		نسبة	82	16	2				
	الإجمالي	تكرار	983	238	31	2.80	0.38	%٩٣.٣	<0.001
		نسبة	79	19	2				

يوضح جدول (١٣) اتجاهات عينة البحث نحو تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث" حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند

مستوى ٠.٠٠١ في آراء عينة البحث فيما يتعلق بتأثير الجائحة على حركة المبيعات للمنتجات الحرفية الخاصة بصناعة الأثاث، ووصل اجمالي الوزن النسبي للمحور إلى ٩٣.٣% مما يؤكد اتفاق الغالبية العظمى من أفراد العينة على وجود تأثير لجائحة كورونا على حركة المبيعات الخاصة بصناعة الأثاث بدمياط ومن أهمها، انخفاض حركة مبيعات الأثاث بشكل كبير مع بداية أزمة كورونا عام ٢٠٢٠، بالإضافة لتأثير عدم انتظام العمالة على كمية الإنتاج وبالتالي انخفضت المبيعات، كذلك أثر تخفيض ساعات العمل على كمية الإنتاج المعتاد انتاجها على ما سبق.

ويتضح مما سبق تأثير جائحة كورونا على حركة مبيعات صناعة الأثاث، واتفقت النتائج السابقة مع نتائج دراسة (Shaf, et.al, December 2020) والتي تم فيها تقييم تأثير COVID-19 على الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوصلت نتائجها إلى أن معظم الشركات المشاركة قد تأثرت بشدة وتواجه العديد من المشكلات مثل: المالية، وانخفاض المبيعات والأرباح، وتعطل سلاسل التوريد، وانخفاض الطلب.

المحور الثالث: الوقوف على آليات بناء القدرة على الصمود للعاملين بالصناعات الحرفية أمام مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا

وتأتي هنا أهمية التعرف على آليات بناء القدرة على الصمود الاجتماعي للعاملين بالصناعات الحرفية "صناعة الأثاث بدمياط نموذجًا" وتنوعت ما بين التعرف على التأكيد على الإجراءات الاحترازية أثناء العمل من عدمه، وهل تم دعم العاملين بالصناعة بتوفير قروض لمواجهة التحديات القائمة، وهل تم تخفيض الضرائب وأسعار الكهرباء المفروضة على الورش أثناء الجائحة، وما هي الآليات التي اتخذها العاملين بصناعة الأثاث لمواجهة آثار الموجة الثانية لجائحة كورونا. يتضح كل ذلك من الجدول التالي:

جدول (١٤)

آليات بناء القدرة على الصمود للعاملين بالصناعات الحرفية

أمام مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا

	المؤشرات	المقياس	موافق تماما	موافق لحد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى دلالة كا٢
١	التأكيد على ارتداء العاملين للكمامة في التجمعات أثناء العمل	تكرار	213	94	6	٢.٦٦	٠.٥٢	%٨٨.٧	<0.001
		نسبة	68	30	2				
٢	الالتزام بالإجراءات الاحترازية واجراء عمليات التعقيم للورش	تكرار	225	75	13	٢.٦٨	٠.٥٥	%٨٩.٣	<0.001
		نسبة	72	24	4				
٣	تقسيم عدد العاملين على ورديات كأجراء للسلامة	تكرار	238	50	25	٢.٦٨	٠.٦٢	%٨٩.٣	<0.001
		نسبة	76	16	8				
٤	إعطاء العمالة أجازه مفتوحة في حالة ظهور أعراض للمرض	تكرار	219	75	19	٢.٦٤	٠.٥٩	%٨٨	<0.001
		نسبة	70	24	6				
٥	تسهيل الحصول على القروض عند الحاجة	تكرار	182	94	38	٢.٤٦	٠.٧١	%٨٢	<0.001
		نسبة	58	30	12				
٦	تم توفير القروض بأسعار فائدة مناسبة لمساعدة الصناعة	تكرار	88	50	169	١.٣٤	٠.٨٨	%٤٤.٧	<0.001
		نسبة	28	16	54				
٧	تم تخفيض الضرائب	تكرار	56	19	238	١.٤٢	٠.٧٨	%٤٧.٣	<0.001
		نسبة	18	6	76				
٨	تم تخفيض أسعار الكهرباء للورش	تكرار	38	25	250	١.٣٢	٠.٦٨	%٤٤	<0.001
		نسبة	12	8	80				
	الإجمالي	تكرار	1259	482	758	٢.٤٥	0.66	%٨١.٧	<0.001
		نسبة	50	19	30				

يتضح من جدول (١٤) اتجاهات عينة البحث من العاملين بالصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" نحو آليات بناء القدرة على الصمود أمام مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا، حيث اتضح وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠.٠٠١ في آراء عينة البحث فيما يتعلق بآليات بناء القدرة على الصمود العاملين بالصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" نموذجًا أمام مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا، ووصل اجمالي الوزن النسبي للمحور إلى ٨١.٧% ويوضح ذلك اتفاق غالبية أفراد العينة على تنوع آليات الصمود التي تم اتخاذها لمواجهة تأثير الموجة الثانية للجائحة من أهمها: الالتزام بالإجراءات الاحترازية واجراء عمليات التعقيم للورش، وتقسيم عدد العاملين إلى ورديات كإجراء آمن للسلامة الصحية للعاملين، والتأكيد على ارتداء العاملين للكمامة في التجمعات أثناء العمل، وإعطاء العمالة أجازه مفتوحة في حالة ظهور أعراض للمرض.

على حين اتضح ضعف اتجاهات عينة البحث نحو بعض آليات بناء القدرة على الصمود أمام مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا، وهي: تسهيل الحصول على القروض عند الحاجة، وتوفير القروض بأسعار فائدة مناسبة لمساعدة الصناعة، وتخفيض الضرائب، وتخفيض أسعار الكهرباء للورش.

وعن **آليات بناء القدرة على الصمود للعاملين بصناعة الأثاث** أكدت المقابلات المتعمقة عدد من الآليات أهمها: تخفيض كمية الإنتاج على قدر المستطاع، مع الإعلان عن

منتجاتهم عن طريق السوشيال ميديا والفيس بوك باعتبارها المتنفس الوحيد للإعلان عن المنتج، كما لجأ أصحاب الورش للعمل بنصف امكاناتهم كالتالي: (قلل كل صاحب ورشة عدد العمال في الورشة، بالإضافة لتخفيض عدد ساعات العمل وتقليل أيام العمل خلال الأسبوع، وكذلك تخفيض كميات الإنتاج) وأدي كل ذلك إلى مشاكل مالية كبيرة، كما حاولوا بيع منتجاتهم في أسواق المحافظات الأخرى بعد توقف التصدير، وتوقف السوق المحلي، وأخيرًا تخفيض أسعار المنتج لتحريك حركة البيع والشراء وتوفير سيولة تساعد على سير العمل بالورشة.

وفي هذا الإطار، اتفقت آليات بناء القدرة على الصمود للعاملين بصناعة الأثاث بدمياط مع نتائج دراسة (Shaf, et.al, December 2020) والتي تم فيها تقييم تأثير COVID-19 على الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوصلت نتائجها إلى أن معظم الشركات المشاركة قد تأثرت بشدة وتواجه العديد من المشكلات مثل المالية، وتعطل سلاسل التوريد، وانخفاض الطلب، وانخفاض المبيعات والأرباح، إلى جانب أن أكثر من ٨٣% من الشركات لم تكن مستعدة ولا لديها أي خطة للتعامل مع مثل هذا الموقف، كما أفاد أصحاب أكثر من ثلثي الشركات المشاركة أنهم لا يستطيعوا البقاء إذا استمر الاغلاق لأكثر من شهرين. وتم اقتراح توصيات بسياسات مختلفة لتخفيف العبء على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشمل حماية الموظفين، وتعزيز الاقتصاد، ودعم الدخل والعمالة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتخطيط وبناء القدرة على الصمود، والعلاقات الاجتماعية الإيجابية.

وبذلك يتضح اتفاق ما سبق مع نتائج دراسة (W. Bartik ,et.al, April 2020) والذي طبقت استطلاع عن كيفية تكيف الشركات الصغيرة مع COVID-19 والذي أجري على أكثر من ٥٨٠٠ شركة صغيرة، وأظهرت نتائج الاستطلاع: حدوث عمليات تسريح جماعي للعمال، وتم اغلاق ٤٣% من الشركات مؤقتًا، وخفضت الشركات –في المتوسط– عدد موظفيها بنسبة ٤٠% مقارنة بشهر يناير ٢٠٢٠، بالإضافة إلى ظهور العديد من الشركات الهشة من الناحية المالية، كما ظهر أن الشركات لديها معتقدات متباينة على نطاق واسع حول المدة المحتملة للاستمرار بالأزمة، وأخيرًا خططت غالبية الشركات للحصول على تمويل إلا أنها واجهت صعوبات في الحصول على التمويل مثل البيروقراطية وصعوبات تحديد الأهلية.

ويثار هنا تساؤل، هل تستطيع الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" مواجهة جائحة كورونا؟

المحور الرابع: التعرف على قدرة الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" على مواجهة أزمة جائحة كورونا، ومدي

مرونتها في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا

أدت جائحة كورونا إلى تفاقم المخاطر الحالية ونشأة مخاطر جديدة مما أدي إلى زيادة حادة في الخسائر المرتبطة بظهور الجائحة (Saja et al., 2019, 1). ويظهر هنا في هذا السياق حاجة صناعة الأثاث كأحد أهم الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط إلى الاستعداد بشكل استباقي وينبغي أن تتسق إجراءات المرونة مع وجود المخاطر للتخفيف من حدتها والتقليل من الآثار الناجمة عن الجائحة والتعافي بسرعة منها.

١- مدي قدرة الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" على الاستمرار خلال الأزمة

جدول (١٥)

قدرة الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" على الاستمرار خلال الأزمة

الاستجابة	التكرارات	%	كا٢
نعم	69	22	0.001
لا	244	78	
المجموع	313	١٠٠	

يتضح من جدول (١٥) تأكيد أغلب عينة البحث بنسبة ٧٨% على عدم قدرة الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" على الاستمرار خلال أزمة جائحة كورونا خاصة بعد الموجة الثانية من الجائحة.

وللتعرف على أسباب عدم قدرة صناعة الأثاث على الاستمرار خلال أزمة كورونا ذلك أكدت أغلب حالات الدراسة ما يلي:

بعد انتشار جائحة كورونا شهدت صناعة الأثاث بدمياط تدهور كبير وأدي ذلك إلي انكماش الصناعة بصورة غير مرضية للعامل والعميل وشاهدنا آلاف الورش تغلق أبوابها وعدم قدرة صناعة الأثاث على الاستمرار بنفس الشكل السابق لأن تأثير الأزمة كبير على الحرفيين، وكذلك خوف الناس من الإصابات سوف يفرض عليهم الخوف من الاختلاط وبهذا سوف يكون التأثير كبير، وبذلك أثر خوف المستهلكين من النزول لشراء الأثاث بسبب كورونا بشكل كبير على السوق المحلي من جانب وعلى السوق العالمي نتيجة لضعف حركة التصدير، واجمالًا تأثرت صناعة الأثاث بشكل كبير نظرًا لتطبيق الإجراءات الاحترازية بصرامة في ٢٠٢٠ خلال الموجة الأولي. وتفسر الحالة الأولي ذلك "بالفعل أثرت أزمة كورونا على صناعة الأثاث بسبب عدد ساعات الحظر التي أدت إلى قلة ساعات العمل وبالتالي قل الإنتاج".

بالإضافة إلى أن إغلاق كثير من الورش وقت الأزمة الأثاث أدي ذلك إلى تدهورت الحالة المادية لكل عمال صناعة الأثاث، واتجاههم نحو أعمال أخري لتلبية مطالب أسرهم، وأدي ذلك إلى تدهور الحرفة بشدة بسبب عدم وجود عمال، ومن جانب آخر أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الخامات وبخاصة المستوردة، كما خفض أصحاب الورش أجور العمال نظرًا لعدم وجود أسواق للشراء، وضعف الطلب على المنتجات مما أدي ذلك إلى تدهور الصناعة بكافة أشكالها. ويشير الحالة الخامسة " أثرت كورونا على اقتصاد الورش لعدم وجود أسواق لعرض منتجات الأثاث في السوق

الدمياطي وده أثر تأثير كبير على كل عمال وصناعية الورش والنجار والاسترجي وجميع المصالح المتعلقة بالأثاث".

وبهذا اتفقت حالات الدراسة على عدم وجود حركة بالأسواق مما أدي إلى عدم وجود رأس المال مع أصحاب الورش، وسيطرة كبار الصناع على السوق، مما أدى إلى لجوء أصحاب الورش للبيع بالآجل لعدم وجود دخل من الصناعة يكفي الورش لاستمرار العمل بها. وكان ذلك حل من أصحاب الورش نظرًا لعدم وجود رأس مال من جانب ووسيلة للحفاظ الصناعة من الانهيار السريع. ويشير الحالة السابعة " أصحاب المعارض وكبار صناع الأثاث لا يفكرون في العامل البسيط أو صغار الصناع في ظل الأزمة، وتم الاستغناء عن عدد كبير من العمال والحرفيين مع التحكم في أسعار الأسواق اللي انخفضت كثيرًا".

كما اتفقت أغلب حالات الدراسة على عدم وجود البنوك التي تسهل على أصحاب الورش للحصول على القروض بفائدة قليلة لمواجهة الأزمة واستمرار العمل "مفيش تسهيل في القروض لأصحاب الورش".

٢- مدي قدرة المنتجين بصناعة الأثاث على مواجهة آثار الموجة الثانية لجائحة كورونا

جدول (١٦):قدرة المنتجين "بصناعة الأثاث" على مواجهة آثار الموجة الثانية لجائحة كورونا

الاستجابة	التكرارات	%	كا٢
نعم	38	12	0.001
لا	375	88	
المجموع	**313**	١٠٠	

يتضح من جدول (١٦) تأكيد غالبية عينة البحث بنسبة ٨٨% على عدم قدرة المنتجين بصناعة الأثاث على مواجهة آثار الموجة الثانية لجائحة كورونا. وفي هذا السياق أكدت جميع الحالات **بعدم قدرة المنتجين بصناعة الأثاث** على مواجهة آثار الموجة الثانية لجائحة كورونا والسبب أن أعداد الإصابات في تغير مستمر ومع تزايد عدد الإصابات تقل ساعات العمل وبالتالي تقل الأجور فيجب الالتزام بالإجراءات الاحترازية، مع ارتفاع أسعار الخامات وسوء الخامات الموجودة، وعدم وجود عمل أدي لعدم وجود أسواق محلية لتسويق المنتج، بالإضافة لعدم وجود إجراءات أو خطة من كبار الصناع لمساعدة الورش الصغيرة في الخروج من الأزمة مع وجود سيطرة كبار الصناع على المهنة.

وهنا أكدت حالات الدراسة عدم وجود تسهيلات من الدولة لمواجهة الأزمة وهنا تظهر أهمية تدخل الدولة ومساعدة أصحاب الورش في الحصول على القروض للمساعدة في عملية الإنتاج نظرًا لأن الأزمة أدت إلى غلق الورش لعدم وجود سيولة لتيسير العمل وارتفاع أسعار الخامات، كل هذا أدي إلى عدم قدرة أصحاب الورش على الانفاق على صناعة الأثاث. وأدي إلى اضطرار أصحاب الورش لإغلاقها خوفًا من زيادة تراكم المخزون وعدم وجود بيع للمنتج.

٣- مدي قدرة العمالة الحرفية بقطاع الأثاث على مواجهة الأزمة؟ وما آليات تكيفها؟

جدول (١٧)

قدرة العمالة الحرفية "بصناعة الأثاث" على الاستمرار خلال الأزمة

الاستجابة	التكرارات	%	كا٢
نعم	44	14	0.001
لا	269	86	
المجموع	313	١٠٠	

يتضح من جدول (١٧) تأكيد أغلب عينة البحث بنسبة ٨٦% على عدم قدرة العمالة الحرفية بصناعة الأثاث على مواجهة أزمة جائحة كورونا. وفي هذا الإطار أكدت جميع الحالات الدراسة عدم قدرة العمالة بقطاع صناعة الأثاث على مواجهة أزمة كورونا بسبب اتجاه أصحاب الورش لتقليل ساعات العمل مما أدي إلى انخفاض أجور العمال بالصناعة إلى النصف، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار الخامات ومستلزمات الصناعة اضطر أصحاب الورش على الاستغناء عن العمال وغلق الورش مما أثر بشكل مباشر على الأمن الاقتصادي للعمال. وتحمل العمال بصناعة الأثاث كثير من تداعيات الأزمة وفقدوا كثير من موارد رزقهم وصاروا يعانون من الفقر والمرض وقلة المورد.

وفي هذا الإطار اتضح للباحثة أن الحرفي يعد العنصر الأساسي في صناعة الأثاث وهو أكثر الفئات المتضررة من جائحة كورونا.

أما عن **آليات تكيف العمالة بصناعة الأثاث مع أزمة كورونا** فكانت كما يلي: القبول بالعمل بنصف أجر وترشيد الانفاق الشهري لأسرته في الضروريات فقط، كما غير معظم العاملين بالحرفة مجالهم واتجهوا للعمل في مهن أخري مثل المطاعم، أو ساعي بكافيه أو العمل بسوبرماركت، كما ظهرت آلية أخري في اتجاه الزوجة للعمل للمساعدة في توفير نفقات الأسرة.

وبذلك يتضح مما سبق تأثير جائحة كورونا على جميع الصناعات في دمياط بنسبة ١٠٠% بصفة عامة، وعلى صناعة الأثاث بصفة خاصة، حيث ارتفعت نسبة البطالة بصناعة الأثاث خاصة الذين هم في سن العمل مما أدي إلى حالة من الكساد والركود بالأسواق، وضعف حركة صناعة الأثاث في دمياط وأثر ذلك بصورة بالغة على جميع قطاعات المجتمع. وبذلك يتضح أن الصناعة بمحافظة دمياط تأثرت بوجه عام نظرا لأن اقتصاد المحافظة قائم على صناعة الأثاث.

المحور الخامس: آليات لتفعيل صناعة الأثاث يمكن من خلالها تحقيق استدامة الصناعة في ظل الأزمات الطارئة.

١- المسئولية الاجتماعية للدولة نحو صناعة الأثاث

اتفقت حالات الدراسة على أهمية المسئولية الاجتماعية للدولة نحو دعم صناعة الأثاث وتمثلت آرائهم في: ضرورة استمرار جهود الدولة الموجهة نحو مكافحة الأمراض المعدية وتداعياتها، مع تبني سياسة صحية متكاملة، تأخذ في اعتبارها ظهور أوبئة أخري في المستقبل وبما يضمن الحفاظ على الصناعات الحرفية. بالإضافة لتبني الحكومة خططًا قصيرة المدي لدعم الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث نموذجًا" وبصفة خاصة تخصيص موردين

محليين لتوريد المواد الخام بأسعار مناسبة مع تثبيت أسعار المواد الخام ومنع جشع موردي المواد الخام.

كذلك مساهمة الدولة في بناء قدرة العاملين بالصناعات الحرفية على الصمود خلال الأزمات وبخاصة صناعة الأثاث من خلال ما يلي: تطوير برامج الدعم الاجتماعي ورعاية للحرفيين بما يسهم في مواجهتهم أزمات سبل العيش. وبصفة خاصة العمالة اليومية والتي تعد الفئة الهشة بصناعة الأثاث. تخفيض أسعار الضرائب وأسعار الكهرباء عن الورش الصغيرة، تيسير الحصول على قروض بأسعار فائدة مناسبة وخاصة في فترات الأزمات، تفعيل دور النقابة لدعم الورش الصغيرة وتوفير مناخ جيد بالأسواق.

وبهذا يضمن تدخل الدولة توفير حياة كريمة للعمالة الحرفية بصناعة الأثاث خلال الأزمة وفي مرحلة التعافي، بالإضافة للحفاظ على الاستثمارات القائمة بالفعل ومساعدتها في تجاوز الأزمة والاستعداد للانطلاق السريع مع التراجع التدريجي لحدة الأزمة.

٢- دور المنتجين في تفعيل صناعة الأثاث خلال أزمة جائحة كورونا

اتفقت أغلب حالات الدراسة على أن: الحصول على المواد الخام بأسعار مناسبة يسهم في اخراج المنتج النهائي بسعر معتدل، مما يسهم في زيادة الحركة بالأسواق وارتفاع معدلات الشراء، كذلك الحرص على دفع أجور العمال في موعدها لأن ذلك أحدث أزمة بهروب العمالة الحرفية لمهن أخري نتج عنه غلق كثير من الورش نتيجة تسرب العمالة لمهن أخري، بالإضافة للتأكيد على محاولة الوصول لأسواق جديدة بالمحافظات والوصول للمستهلك بدلًا من انتظار قدومه لمحافظة دمياط، ومن جانب آخر التعرف على أذواق المستهلكين ومتطلباتهم وتحديث المنتجات لتلاقي قبولًا ومن ثم يحدث الرواج.

تاسعًا: التحقق من صحة فروض البحث

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول تأثير كورونا على قوة العمل بصناعة الأثاث بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

جدول (١٨)
تأثير كورونا على قوة العمل بصناعة الأثاث

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف- المحسوبة	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	0.3136	0.0784	0.84	NS
	داخل المجموعات	4.2188	0.0937		
الحالة الاجتماعية	بين المجموعات	0.0340	0.0113	0.12	NS
	داخل المجموعات	4.4984	0.0977		
المهنة	بين المجموعات	0.1919	0.0959	1.04	NS
	داخل المجموعات	4.3405	0.0923		
طبيعة النشاط	بين المجموعات	1.0286	0.1469	1.76	NS
	داخل المجموعات	3.5038	0.0834		
عدد العاملين بالورشة	بين المجموعات	0.0912	0.0912	0.99	NS
	داخل المجموعات	4.4412	0.0925		
العمر	بين المجموعات	0.2667	0.066	0.70	NS
	داخل المجموعات	4.2657	0.0947		

للتأكد من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي وكان مستوى دلالة اختبار ف غير معنوي مما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

ويتضح من التحليلات الإحصائية بجدول (١٨) عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث حول تأثير كورونا على قوة العمل بصناعة الأثاث بالنسبة للمتغيرات: المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

وبذلك يتضح تأثير جائحة كورنا على قوة العمل بصناعة الأثاث على جميع مستوياتها.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير جائحة كورونا على العمليات الانتاجية بصناعة الأثاث بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

جدول (١٩)
تأثير جائحة كورونا على العمليات الانتاجية بصناعة الأثاث

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف- المحسوبة	مستوى الدلالة
المستوى التعليمى	بين المجموعات	0.1765	0.0441	1.18	NS
	داخل المجموعات	1.6883	0.0375		
الحالة الاجتماعية	بين المجموعات	0.0599	0.0199	0.51	NS
	داخل المجموعات	1.8049	0.0392		
المهنة	بين المجموعات	0.0690	0.0345	0.90	NS
	داخل المجموعات	1.7958	0.0382		
طبيعة النشاط	بين المجموعات	0.2729	0.0389	1.03	NS
	داخل المجموعات	1.5918	0.0379		
عدد العاملين بالورشة	بين المجموعات	0.0097	0.0097	0.25	NS
	داخل المجموعات	1.8551	0.0386		
العمر	بين المجموعات	0.1765	0.0441	1.18	NS
	داخل المجموعات	1.6883	0.0375		

للتأكد من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي وكان مستوى دلالة اختبار ف غير معنوي مما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

ويتضح من التحليلات الإحصائية بجدول (١٩) عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث حول مدى تأثير جائحة كورونا على العمليات الانتاجية بصناعة الأثاث بالنسبة للمتغيرات: المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر. وبذلك يتضح تأثير جائحة كورونا على العمليات الإنتاجية وفقا لجميع المتغيرات.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول تأثير جائحة كورونا على التمويل وتوفير السيولة بصناعة الأثاث بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

جدول (٢٠)
تأثير جائحة كورونا على والتمويل وتوفير السيولة بصناعة الأثاث

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف- المحسوبة	مستوى الدلالة
المستوى التعليمى	بين المجموعات	0.1305	0.0326	0.62	NS
	داخل المجموعات	2.3535	0.0523		
الحالة الإجتماعية	بين المجموعات	0.0867	0.0289	0.55	NS
	داخل المجموعات	2.3973	0.0521		
المهنة	بين المجموعات	0.1297	0.0648	1.29	NS
	داخل المجموعات	2.3543	0.0500		
طبيعة النشاط	بين المجموعات	0.2109	0.0301	0.56	NS
	داخل المجموعات	2.2731	0.0541		
عدد العاملين بالورشة	بين المجموعات	0.1403	0.1403	2.88	NS
	داخل المجموعات	2.3436	0.0488		
العمر	بين المجموعات	0.3044	0.0761	1.57	NS
	داخل المجموعات	2.1795	0.0484		

للتأكد من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي وكان مستوى دلالة اختبار ف غير معنوي مما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل

ويتضح من التحليلات الإحصائية بجدول (٢٠) عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث حول تأثير جائحة كورونا على التمويل وتوفير السيولة بصناعة الأثاث بالنسبة للمتغيرات: المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر. وبذلك يتضح تأثير جائحة كورونا على التمويل وتوفير السيولة بصناعة الأثاث وفقا لجميع المتغيرات.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة أفراد عينة

الدراسة حول تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بصناعة الأثاث بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

جدول (٢١)
تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بصناعة الأثاث

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف- المحسوبة	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	0.0682	0.0170	0.35	NS
	داخل المجموعات	2.1817	0.0484		
الحالة الاجتماعية	بين المجموعات	0.0400	0.0133	0.28	NS
	داخل المجموعات	2.2099	0.0480		
المهنة	بين المجموعات	0.1256	0.0628	1.39	NS
	داخل المجموعات	2.1243	0.0451		
طبيعة النشاط	بين المجموعات	0.2498	0.0356	0.75	NS
	داخل المجموعات	2.0001	0.0476		
عدد العاملين بالورشة	بين المجموعات	0.0236	0.0236	0.51	NS
	داخل المجموعات	2.2263	0.0463		
العمر	بين المجموعات	0.1254	0.0313	0.66	NS
	داخل المجموعات	2.1245	0.0472		

للتأكد من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي وكان مستوى دلالة اختبار ف غير معنوي مما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل

ويتضح من التحليلات الإحصائية بجدول (٢١) عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث حول تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بصناعة الأثاث بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر. وبهذا يتضح تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بصناعة الأثاث بالنسبة لجميع المتغيرات.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة حول الاجراءات التي تم اتخاذها لإدارة أزمة كورونا بصناعة الأثاث بدمياط بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

جدول (٢٢)
الاجراءات التي تم اتخاذها لإدارة أزمة كورونا بصناعة الأثاث بدمياط

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف- المحسوبة	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	0.6870	0.1717	1.23	NS
	داخل المجموعات	6.2816	0.1395		
الحالة الاجتماعية	بين المجموعات	0.4417	0.1472	1.04	NS
	داخل المجموعات	6.5270	0.1418		
المهنة	بين المجموعات	0.2110	0.1055	0.73	NS
	داخل المجموعات	6.7576	0.1437		
طبيعة النشاط	بين المجموعات	1.7026	0.2432	1.94	NS
	داخل المجموعات	5.2661	0.1253		
عدد العاملين بالورشة	بين المجموعات	0.3368	0.3368	2.44	NS
	داخل المجموعات	6.6319	0.1381		
العمر	بين المجموعات	0.6870	0.1717	1.23	NS
	داخل المجموعات	6.2816	0.1395		

للتأكد من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي وكان مستوى دلالة اختبار ف غير معنوي مما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل

ويتضح من التحليلات الإحصائية بجدول (٢١) عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث حول الاجراءات التي تم اتخاذها لإدارة أزمة كورونا بصناعة الأثاث بدمياط بالنسبة للمتغيرات: المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

عاشرًا: نتائج البحث

١- النتائج المرتبطة بآثار التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الموجة الأولي لجائحة كورنا على الصناعات الحرفية" صناعة الأثاث" خلال عام ٢٠٢٠.

اتفقت أغلب عينة البحث على وجود تأثير واضح لجائحة كورونا على الصناعات الحرفية " صناعة الأثاث نموذجًا" وظهر ذلك في عدة مؤشرات أهمها: ضعف أعداد المترددين على محافظة دمياط خوفًا من الإصابة بكورونا، وأثر ذلك على ضعف الطلب على المنتجات الحرفية، مما تبعه تخفيض أعداد العمالة بالورش، بالإضافة لتخفيض ساعات العمل تماشيًا مع فرض الحظر والذي نتج عنه انخفاض معدلات الإنتاج خلال عام ٢٠٢٠، كما هجرت معظم العمالة الحرفية مهنة صناعة الأثاث بحثًا عن مصدر دخل بديل.

٢- النتائج المرتبطة بالتداعيات الاقتصادية الناجمة عن مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا خلال عام ٢٠٢١ على الصناعات الحرفية" صناعة الأثاث"

أ- تأثير جائحة كورونا على قوة العمل بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث نموذجًا"

ظهر اتفاق الغالبية العظمى من عينة البحث على وجود تأثير واضح لجائحة كورونا على قوة العمل بصناعة الأثاث ومن أهم هذه

التأثيرات: الاستغناء عن العمالة بشكل جزئي خلال عام ٢٠٢٠، والاستغناء عن أعداد من العمالة مع بداية عام ٢٠٢١، وتخفيض ساعات تشغيل العمالة بالورشة، وتخفيض أجور العمالة بالورش.

ب- تأثير جائحة كورونا على العمليات الانتاجية بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث نموذجًا"

اتفقت غالبية عينة البحث على وجود تأثير لجائحة كورونا على العمليات الإنتاجية ومن أهم هذه التأثيرات: ظهر التأثير الأكبر في زيادة مدة التوقف خلال الموجة الأولي من كورونا على معدلات الإنتاج نتيجة لتطبيق حظر التجوال، ويليها ارتفاع أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة وانعكس ذلك على زيادة تكلفة الإنتاج، مما أدي لانخفاض كميات الإنتاج بشكل كبير نتيجة لزيادة تكلفة الإنتاج، ثم ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة المخزنة لدي التجار أثناء الأزمة.

ج- تأثير جائحة كورونا على التمويل وتوفير السيولة بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث"

ظهر اتفاق الغالبية العظمى من أفراد العينة على تأثير جائحة كورونا فيما يخص السيولة والقدرة على تمويل الورش ومن أهم هذه التأثيرات: انخفاض قدرة الورش على توفير السيولة اللازمة للعملية الإنتاجية، كذلك عدم قدرة أصحاب الورش على التنبؤ بإيرادات ومصروفات الورش خلال الفترة القادمة، كما انخفضت قدرة أصحاب الورش على توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل العمليات الإنتاجية خاصة ما يخص الأجور والمرتبات، يليها انخفاض القدرة على توفير التمويل اللازم للحصول على الخامات المحلية، ثم ضعف هامش الربح الذي توفره الورشة.

د- تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بالصناعات الحرفية بدمياط "صناعة الأثاث"

أوضح البحث اتفاق الغالبية العظمى من أفراد العينة على وجود تأثير لجائحة كورونا على حركة المبيعات الخاصة بصناعة الأثاث بدمياط ومن أهمها: انخفاض حركة مبيعات الأثاث بشكل كبير مع بداية أزمة كورونا عام ٢٠٢٠، بالإضافة لتأثير عدم انتظام العمالة على كمية الإنتاج وبالتالي انخفضت المبيعات، كما أثر تخفيض ساعات العمل على كمية الإنتاج المعتاد انتاجها على ما سبق.

٣- النتائج المرتبطة بآليات بناء القدرة على الصمود للعاملين بالصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" أمام مخاطر الموجة الثانية لجائحة كورونا

اتضح اتفاق غالبية أفراد العينة على تنوع آليات الصمود التي تم اتخاذها لمواجهة تأثير الموجة الثانية للجائحة من أهمها، الالتزام بالإجراءات الاحترازية واجراء عمليات التعقيم للورش، وتقسيم عدد العاملين إلى ورديات كإجراء آمن للسلامة الصحية للعاملين، والتأكيد على ارتداء العاملين للكمامة في التجمعات أثناء

العمل، وإعطاء العمالة أجازه مفتوحة في حالة ظهور أعراض للمرض.

كما أظهرت الدراسة الميدانية اتخاذ العاملين بصناعة الأثاث **عدة آليات لبناء القدرة على الصمود أثناء جائحة كورونا** منها: تخفيض كمية الإنتاج على قدر المستطاع نظرًا لضعف الطلب، والإعلان عن منتجاتهم عن طريق السوشيال ميديا والفيس بوك، كما لجأ أصحاب الورش للعمل بنصف امكاناتهم كالتالي: (خفض كل صاحب ورشة عدد العمال في الورشة، بالإضافة لتخفيض عدد ساعات العمل وتقليل أيام العمل خلال الأسبوع، وكذلك تخفيض كميات الإنتاج). بالإضافة لمحاولة بيع منتجاتهم في أسواق المحافظات الأخرى بعد توقف التصدير، وتوقف السوق المحلي، وأخيرًا تخفيض أسعار المنتج لتحريك حركة البيع والشراء وتوفير سيولة تساعد على سير العمل بالورشة.

٤- النتائج المرتبطة بقدرة الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث نموذجًا" على مواجهة أزمة جائحة كورونا، ومدي مرونتها في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا

أ- مدي قدرة الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث" على الاستمرار خلال الأزمة

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية اتفاق غالبية عينة البحث على **عدم قدرة صناعة الأثاث على الاستمرار خلال الأزمة**، ويرجع ذلك لعدة أسباب وفقًا لآرائهم: تدهور صناعة الأثاث بشكل كبير بعد انتشار جائحة كورونا مما أدي إلى انكماش الصناعة بصورة كبيرة، بالإضافة لإغلاق كثير من الورش، كذلك عدم وجود حركة بالأسواق نظرًا لخوف المستهلكين من النزول لشراء الأثاث بسبب كورونا بشكل كبير على السوق المحلي من جانب، بالإضافة لضعف حركة التصدير.

ب- مدي قدرة المنتجين بصناعة الأثاث على مواجهة آثار الموجة الثانية لجائحة كورونا

اتفقت جميع حالات البحث **بعدم قدرة المنتجين بصناعة الأثاث** على مواجهة آثار الموجة الثانية لجائحة كورونا وذلك لعدة أسباب: تزايد أعداد الإصابات بكورونا، ومع تزايد عدد الإصابات تقل ساعات العمل وبالتالي تقل الأجور، بالإضافة لارتفاع أسعار الخامات وسوء الخامات الموجودة، وعدم وجود عمل أدي لعدم وجود أسواق محلية لتسويق المنتج، بالإضافة ظهر عدم وجود إجراءات أو خطة من كبار الصناع لمساعدة الورش الصغيرة في الخروج من الأزمة مع وجود سيطرة لكبار الصناع على المهنة.

ج- مدي قدرة العمالة الحرفية بقطاع الأثاث على مواجهة الأزمة، وآليات تكيفها

أكدت جميع الحالات الدراسة **عدم قدرة العمالة بقطاع صناعة الأثاث على مواجهة أزمة كورونا** بسبب اتجاه أصحاب الورش لتقليل ساعات العمل مما أدي إلى انخفاض أجور العمال بالصناعة إلى النصف، بالإضافة إلى أن

ارتفاع أسعار الخامات ومستلزمات الصناعة مما اضطر أصحاب الورش على الاستغناء عن العمالة الحرفية وغلق الورش وأثر ذلك بشكل مباشر على الأمن الاقتصادي لهم. وتحمل العمالة بصناعة الأثاث كثير من تداعيات الأزمة وفقدوا كثير من موارد رزقهم وصاروا يعانون من الفقر والمرض وقلة المورد.

أما عن **آليات تكيف العمالة بصناعة الأثاث مع آزمة كورونا** ظهرت كما يلي: القبول بالعمل بنصف أجر وترشيد الانفاق الشهري لأسرته في الضروريات فقط، كما غير معظم العاملين بالحرفة مجالهم واتجهوا للعمل في مهن أخري مثل المطاعم، أو ساعي بكافيه أو العمل بسوبرماركت، كما ظهرت آلية أخري في اتجاه الزوجة للعمل للمساعدة في توفير نفقات الأسرة.

٥- النتائج المرتبطة بآليات تفعيل الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث نموذجًا" والتي يمكن من خلالها تحقيق استدامة الصناعة في ظل الأزمات الطارئة.

أ- المسئولية الاجتماعية للدولة نحو صناعة الأثاث

اتفقت حالات الدراسة على أهمية المسئولية الاجتماعية للدولة نحو دعم صناعة الأثاث وتمثلت أهم آرائهم في:

- ضرورة استمرار جهود الدولة الموجهة نحو مكافحة الأمراض المعدية وتداعياتها، مع تبني سياسة صحية متكاملة، تأخذ في اعتبارها ظهور أوبئة أخري في المستقبل وبما يضمن الحفاظ على الصناعات الحرفية.
- تبني الحكومة خططًا قصيرة المدي لدعم الصناعات الحرفية "صناعة الأثاث نموذجًا" وبصفة خاصة تخصيص موردين محليين لتوريد المواد الخام بأسعار مناسبة مع تثبيت أسعار المواد الخام ومنع جشع موردي المواد الخام.
- مساهمة الدولة في بناء قدرة العاملين بالصناعات الحرفية على الصمود خلال الأزمات وبخاصة صناعة الأثاث من خلال ما يلي: تطوير برامج الدعم الاجتماعي ورعاية للحرفيين بما يسهم في مواجهتهم الأزمات الصحية وأزمات سبل العيش وبصفة خاصة العمالة اليومية والتي تعد الفئة الهشة بصناعة الأثاث.
- العمل على تخفيض الضرائب وأسعار الكهرباء عن الورش الصغيرة، تيسير الحصول على قروض بأسعار فائدة مناسبة وخاصة في فترات الأزمات، وتفعيل دور النقابة لدعم الورش الصغيرة وتوفير مناخ جيد بالأسواق.

ب- دور المنتجين في تفعيل صناعة الأثاث خلال أزمة جائحة كورونا

اتفقت أغلب حالات الدراسة من المنتجين على عدد من الآليات التي تفعل الصناعة في أوقات الأزمات مثل:

- تيسير الحصول على المواد الخام بأسعار مناسبة بما يسهم في اخراج المنتج النهائي بسعر معتدل، مما يسهم في زيادة الحركة بالأسواق وارتفاع معدلات الشراء.
- الحرص على دفع أجور العمال في موعدها لأن ذلك أحدث أزمة نتج عنها غلق كثير من الورش نتيجة تسرب العمالة لمهن أخري.
- التوجه لأسواق جديدة بالمحافظات والوصول للمستهلك بدلًا من انتظار قدومه لمحافظة دمياط، ومن جانب آخر التعرف على أذواق المستهلكين ومتطلباتهم وتحديث المنتجات لتلاقي قبولًا ومن ثم يحدث الرواج.

٦- النتائج المرتبطة بفروض البحث

أ- **الفرض الأول:** كشفت الدراسة عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث حول تأثير كورونا على قوة العمل بصناعة الأثاث بالنسبة للمتغيرات: المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

ب- **الفرض الثاني:** أفصحت الدراسة عن عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث حول مدى تأثير جائحة كورونا على العمليات الانتاجية بصناعة الأثاث بالنسبة للمتغيرات: المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

ج- **الفرض الثالث:** أظهرت الدراسة عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث حول تأثير جائحة كورونا على التمويل وتوفير السيولة بصناعة الأثاث بالنسبة للمتغيرات: المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

د- **الفرض الرابع:** كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث حول تأثير جائحة كورونا على حركة المبيعات بصناعة الأثاث بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

هـ- **الفرض الخامس:** أوضحت الدراسة عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث حول الاجراءات التي تم اتخاذها لإدارة أزمة كورونا بصناعة الأثاث بدمياط بالنسبة للمتغيرات: المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنة وطبيعة النشاط وعدد العاملين بالورشة وكذلك العمر.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١- أحمد زايد، التخطيط لآليات إدارة المخاطر والأزمات في السياسات الاجتماعية، في:(إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، العدد ٨٠، سلسلة الدراسات الاجتماعية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٣).

٢- الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة. ٢٠٢٠.
٣- الوليد أحمد، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٠.
٤- أنتونى جيدنز، عالم منفلت.. كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا، ترجمة، محمد محى الدين، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٠.
٥- أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة، جورج كتورة؛ إلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.
٦- أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود، الطبعة الأولي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
٧- تقرير (تعافي الأعمال واستمرارها أثناء جائحة كورونا COVID-19، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، فيينا، النمسا. يونيو ٢٠٢٠).
٨- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٠.
٩- توفيق كرمية، عبد الكريم المؤمن، مؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية ودورها في التنمية المحلية- ولاية بسكرة نموذجًا، ع٣، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٧.
١٠- حامد الهادي، الحرفيون بين التكيف مع الفقر وصناعة رأس المال، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
١١- حنان عيسى ملكاوي، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، في: (جائحة كورونا كوفيد- ١٩ -COVID وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، العدد الثاني، نشرة الألكسو العلمية، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، جامعة الدول العربية، يونيو ٢٠٢٠.
١٢- خالد كاظم أبو دوح، تقرير المخاطر العالمية ٢٠٢١، أوراق السياسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢١.
١٣- سحر عبود؛ أسماء مليجي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، سلسة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار (١)، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، مايو ٢٠٢٠.
١٤- شريف محمد عوض، أثر الركود الاقتصادي في الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط: صناعة الأثاث نموذجًا، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٣ (أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٥).
١٥- شريف محمد عوض، الصناعات الحرفية طريق للتنمية المستدامة، ع ٨٩، مجلة الفنون الشعبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، يونيو ٢٠١١.
١٦- عبير محمد عباس محمد رفاعي، تفعيل العناقيد الصناعية كآلية لاستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، "دراسة ميدانية على صناعة الأثاث بمحافظة دمياط"، ع ٩، مجلة علوم الإنسان والمجتمع- جامعة محمد خيدر، بسكرة، الجزائر، ٢٠٢٠.
١٧- محمد حسن، دور الصناعات اليدوية والحرفية في التنمية الاقتصادية المحلية بجمهورية مصر العربية: دراسة في تحليل السياسات، مج٢٢، ع١، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٢٠.
١٨- مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر، مركز تحديث الصناعة، الإصدار الأول، سلسلة مؤشرات قطاع الصناعة، أغسطس ٢٠٢٠.

١٩- مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر، مركز تحديث الصناعة، الإصدار الأول، سلسلة مؤشرات قطاع الصناعة، أغسطس ٢٠٢٠.

٢٠- ميل تشيرتون؛ آن براون، علم الاجتماع النظرية والمنهج، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢.

٢١- ياسر هاشم عماد الهياجي، دور الصناعات الحرفية في استدامة التنمية في البيئات التراثية مدينة زبيد التاريخية: دراسة حالة، ع ١٤، مجلة الآداب، جامعة ذمار، مارس ٢٠٢٠.

المراجع الأجنبية

1- A.M. Aslam Saja, et al., A critical review of social resilience assessment frameworks in disaster management, International Journal of Disaster Risk Reduction, V 35, 2019.

2- Alexander W. Bartik, et.al, How are small businesses adjusting to COVID-19? Early evidence from survey, National Bureau of Economic Research, Cambridge, April 2020.

3- G.G. Kaufman, K.E. Scott, what is systemic risk, and do bank regulators retard or contribute to it? Indep. Rev., 7 (3), 2003.

4- Kristen Senz, Small Businesses are worse off than we though, Business Research for business Leaders, COVID-19 business Impact Center,13 Ape 2020, Accessed 13th January 2021: https://hbswk.hbs.edu/item/small-businesses-are-worse-off-than-we-thought?cid=spmailing-32127802-WK%20Newsletter%2004-15-2020%20(1)-April%2015,%202020

5- Mohsin Shaf, et.al, Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium-sized Enterprises operating in Pakistan, Research in Globalization, Volume 2, December 2020.

6- Thompson, S. Sampling, 3rd ed, John Wiley & Sons, Hoboken, NJ, USA, 2012.

7- Ulrich Beck, Living in the world risk society, Economy and Society, Volume 35, Number 3, August 2006.

8- Wellyngton Silva de Amorim, et.al, Pandemics, global risks and adaptation: Challenges for a changing world, Research in Globalization, Volume 2, 2020